وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور العولمة في إحداث عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ل م د

تخصص سياسات مقارنة

من إعداد الطالبة:

- مقدم سوهيلة
- خالدي سعيدة

تحت إشراف الأستاذ:

- بن دادة لخضر

الجنة المناقشة:

- **الأستاذ:**	بلحاج هواري	**رئيسا**
- **الأستاذ:**	بن دادة لخضر	**مشرفا**
- **الأستاذ:**	سلطاني	**عضوامناقشا**

السنة الجامعية

2015/2014

الخطة المعتمدة

الفصل الأول: دراسة نظرية ومنهجية للتحول الديمقراطية

المبحث الأول: مدخل معرفي حول الديمقراطية

أولا : المنشأ التاريخي لفكرة الديمقراطية

ثانيا: التعريف بمفهوم الديمقراطية

ثالثا: خصائص الديمقراطية

رابعا: أشكال الديمقراطية

المبحث الثاني: تحديد مفهوم التحول الديمقراطي من مقترب المفاهيم المشابهة

أولا: الانتقال الديمقراطي

ثانيا: التعبير الديمقراطي

ثالث: الترسيخ الديمقراطي

رابعا: الإصلاح الديمقراطي

المبحث الثالث: ماهية التحول الديمقراطي في ضوء أدبيات السياسة المقارنة

أولا: التعريف بمفهوم التدحول الديمقراطي

ثانيا: عوامل التحول الديمقراطي

ثالثا: أشكال التحول الديمقراطي

رابعا: التفسير النظري لعملية التحول الديمقراطي (مدخل بنيوي- مدخل تحديثي- مدخل وانتقالي)

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: تحليل العولمة في عملية التحول الديمقراطي

المبحث الأول: مدخل معرفي حول العولمة

أولا: تحديدي مفهوم العولمة من مقترب المفاهيم المشابهة

ثانيا : ماهية العولمة بحث في مختلف الادبيات المعاصرة

المبحث الثاني: متغيرات في تحقيق التحول الديمقراطي

أولا: متغير المعرفة وتكنولوجيا المعلومات

ثانيا: متغير التحول السياسي العالمي

ثالثا: متغير الإصلاح الإقتصادي والاجتماعي

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثالث: العولمة والتحول الديمقراطي وفي الجزائر

المبحث الأول: مؤشرات تأثير العولمة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

أولا: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

ثالثا: تقييم دور متغير للعولمة في عملية التحول الديمقراطي

المبحث الثاني: نحو آلية لتكييف دور العولمة في عملية التحول الديمقراطي

أولا: تفعيل نموذج الحكم الرشيد

ثانيا: تفعيل نموذج المجتمع المدني العالمي

ثالثا: التكييف مع التغيير الثقافي ضمن آليات الإصلاح الديمقراطي في الجزائر

خلاصة واستنتاجات

إهداء

الصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم، أحمد الله حمدا كثيرا وعلى منحي القوة ووفقني لإنهاء دراستي وإتمام مذكرة التخرج أهدي ثمرة جهدي إلى :

أول كلمة غردت بها شفتاي في صباي وأغلى إنسان في الوجود أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى سندي في الحياة إلى أغلى الناس على قلبي أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى من قاسموني دفئي الحياة أخواتي الأعزاء

خيرة –عوالي- نصيرة- مختارية

إلى اخي العزيز الوحيد أتمنى له النجاح وتوفيق في مشواره الدراسية

إلى اللواتي عرفت بجوارهم معنى الصداقة والأخوة

سمية – صجيرة- زهيرة – فضيلة – بارك الله فيهم

إلى كل الزميلات والزملاء خاصة في قسم العلوم السياسية الذين كانوا على أحسن الطيبة والمعاملة والأخلاق.

والذي ما لبثوا أن قدموا لي يد العون والمساعدة في مدى الاحتياج لهم.

دعاء الختام

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو اخطأنا

ربنا لا تحملنا أصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به ظواعف عنا وإغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين"

البقرة 286

اللهم إنا نعود بك من قلب لا يخشع ومن دعاء ولا يسمع ومن علم لا ينفع بإذا الجلال والإكرام.

تشكرات

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمة كرمه العظيم بتنوير طريقنا واعانتنا على إنجاز هذا البحث

فنساله سبحانه أو يوفقنا على العلم الصالح الذي يرضيه غنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير

فاتقدم بجزيل الشكر على الأستاذ الفاضل أستاذي المحترم بن دادة لخضر

الذي تم إشرافه على المذكرة والذي تابعنا في هذا البحث وافادنا كثيرا بتوجيهه وملاحظاته القيمة ونصائحه المفيدة فكان خير

موجه وخير ناصح لنا، كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان غلى جميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية وخاصة الاستاذ رئيس القسم العلوم السياسية بعوني الذي منحني ولو بجزء قليل من معرفته حول الموضوع فكان خير ما قدمه من مواعظ وإرشادات فكان سبيلنا لتحقيق النجاح.

كما اتقدم بجزيل الشكر إلى قسم العلوم السياسية خاصة تخصص سياسات مقارنة.

مقدمة

1- الاطار العام للموضوع:

تعتبر العولمة قضية رئيسية التي اكتسبت حضورا علميا في مجال المعرفة الانسانية والتي اثارت جدلا حادا في اواسط الباحثين والمفكرين، فارتبطت بالتحول الديمقراطي الذي يمثل احد العوامل المساهمة في تغيير اتماط المجتمع والتطور نحو ايجاد نظام جديد ومعاصر يستدعي ظهور ميكانيزمات جديدة تتلائم ومتطلبات العصر، فالجزائر تعتبر أحد الدول التي تأثرت بتيار العولمة هذه الأخيرة التي أدت بفضل التطورات التي احرزتها أن تبرز عدة مؤسسات ومنظمات اقتصادية عالمية فعالة تساهم في تفعيل النموذج الديمقراطي وتؤثر في مختلف الجوانب الحياتية وخاصة في مجال الاعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات الذي الهم العديد من الدول من خلال سهولة التواصل وسرعة تبادل المعلومات الاقتصادية بين مختلف المجتمعات.

2 - الاهمية العلمية والعملية للدراسة:

تكمن أهمية اختيار موضوع الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية تتمثل:

الاهمية العلمية:

- حداثة مفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي والاجتماعي العربي الذي لايزال يتسم بالقصور النسبي في تعاطي مع قضايا الواقع المجتمعي لمعرفة مشكلاته وايجاد الحلول العلمية لها.
- معرفة مدى تأثير العولمة على مختلف الجوانب الحياتية.
- معرفة أثر العولمة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

الاهمية العملية:

- بإعتبار العولمة والتحول الديمقراطي أحد مستجدات هذا العصر فهذا مايدفعنا إلى الاستفادة من هذا الموضوع على المستوى العملي وذلك بمعرفة الجوانب المختلفة التي تم تأثير فيها من قبل تيار العولمة.

3- أهداف الدراسة: يمكن الهدف من وراء هذه الدراسة إلى: - إعتبار العولمة عامل مهم من العوامل التي تؤدي إلى إحداث التحول الديمقراطي في الجزائر.

- تحقيق الغاية المنشودة والتي تتمثل في إحداث تغييرات وتحول للنظام. ذلك من خلال ارتباط العولمة بالتحول الديمقراطي.

4 - اشكالية الدراسة:

اختلفت الاقوال حول بداية ظهور العولمة كحقيقة حياتية، وإذا ما كانت هذه الظاهرة حديثة أم قديمة، أو ارتبطت ولاتها بالتطور العلمي والتكنولوجي أم أنها صورة لحالة ما بعد الحداثة.
فعلى ضوء ما سبق نطرح الاشكالية الرئيسية:
ما دور العولمة في احداث عملية التحول الديمقراطي في الجزار؟
وهذه الاشكالية قادنا بدورها إلى طرح مجموعة من الأسلة والإشكاليات الجزئية:

إشكاليات الجزئية:

- مامفهوم التحول الديمقراطي؟
- ما مفهوم العولمة، وما الدور الذي يمكن أن تؤديه نظريا في إحداث عملية التحول الديمقراطي؟
- ما واقع العولمة والتحول الديمقراطي في الجزائر؟

5- **فرضيات الدراسة:** يعكس مفهوم التحول الديمقراطي عملية التحول المستمر للنظم القائمة إلى نظم ديمقراطية قوية وفعالة.

- ترتبط عملية التحول الديمقراطي بوجود عولمة ذات ركيزة أساسية تؤدي إلى إحداث الغاية المنشودة من هذه العملية تربط صعوبة احداث تحول ديمقراطي ملائم في الجزائر بتدني متغيرات العولمة وتخلفها عن تلبية الغاية المنشودة من إحداث هذه العملية.

6- منهجية الدراسة:

أ- بإعتبار المنهج هوالطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة والوسيلة التي يتبعها الباحث من أجل البحث عن الحقائق ودراسة المشاكل تتضمن قواعد و خطوات من أجل الوصول الى نتائج دقيقة ولهذا تم الإعتماد على مناهج منها:

المنهج التاريخي:الذي يعتبر أحد المناهج المستخدمة في دراسة الحوادث والوقائع الماضية وتحليل المشكلات الإنسانية ومحاولة فهمها. لكي نفهم الحاضر على ضوء الماضي. فلقد اعتمدنا على هذا المنهج وذلك من منطلق ان لايمكن فهم التجربة الديمقراطي والتحول الديمقراطي في الجزار دون الرجوع إلى إمتدادات وخلفيات التاريخية. التي ولدت في ظروف زمنية تمتد جذورها إلى الماضي.

المنهج الوصفي: يعتبر من بين المناهج التي تمكننا من إعطاء صورة كلية عن موضوع البحث ذلك بهدف التعرف ودراسة الظواهر إنطلاقا من خصائصها وأشكالها فقد تم إعتمادنا عليه ذلك في نقل كل مايتعلق من وصف للأحداث ولأهم المستجدات التي طرأت في جانب الموضوع.

ب - الإقترابات التحليلية:

يعد الإقتراب من بين الوسائل التي يستعملها الباحث في إختياره لموضوع ما.

فلقد تم الإعتماد على عدة إقترابات منها:

إقتراب الثقافة السياسية:

يقصد به مجموعة تامواقف والمعتقدات التي تعطي معنى للعملية السياسية والقواعد التي تحكم السلوك في النظام السياسي وقد تم اعتمادنا على هذا الإقتراب من ضوء معرفتنا لسيرورة تطور النظام الديمقراطي والجوانب التي تؤدي إلى حدوثه.

الفصل الأول
التأصيل النظري
والمنهجي

المبحث الأول: مدخل معرفي حول الديمقراطية

أضحى مفهوم الديمقراطية من أهم القضايا الرئيسية انشغل بها الفكر العربي منذ فجر النهضة العربية فقد عرف هذا المفهوم تطورا بفعل تغيرات مهمة حدثت على اثر صراعات إيديولوجية ومذهبية أدت إلى بروز اتجاهات ومدارس فكرية أعطت معاني ومضامين مختلفة لمعنى الديمقراطية والذي تم إثرائه من جانب كبير من المفكرين السياسيين والذي تبلور عبر الزمن واتخذ مع تطور المجتمعات.

أولا: التطور التاريخي لفكرة الديمقراطية

إن معنى الديمقراطية بشكله الإغريقي تم نحته في أثينا القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد، والديمقراطية اللاتينية عموما ينظر إليها إلى أنها من أول التطبيقات والأمثلة التي تنطلق عليها المفاهيم المعاصرة للحكم الديمقراطي، فقد كان نصف سكان أثينا ذكور فقط لهم حق التصويت وبالرغم من درجة فقرهم كان مواطنو أثينا أحرارا ويتخذون قراراتهم مباشرة بدلا من التصويت على اختيار نواب ينوبون عنهم في اختيارهم و إتخادهم وكان هذا الشكل معمول به في أثينا القديمة إضافة إلى أنهم ينفردون بممارسة السلطة في المدينة بواسطة جمعية الشعب صاحبة السلطة العليا في سن القوانين وتعيين الحكومة والنظر في المسائل الخارجية بطريقة مباشرة، حيث يجتمع المواطنون الأحرار الذين بلغوا سن العشرين في هيئة شعبية لاتخاذ(1) .

1-سعيد بوالشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010، ص.225.

القرارات اللازمة لتسيير شؤون المدينة، حيث أن هذه الديمقراطية كانت ضيقة تفتقر على المواطنين وتبعد الأغلبية الكبرى من النساء والأرقاء والأجانب وهذه الديمقراطية كانت تسمى الديمقراطية المباشرة أو النقية، ومع مرور الزمن تغير معنى الديمقراطية وارتقت تعريفها الحديث كثيرا مع القرن الثامن عشر مع ظهور الأنظمة الديمقراطية المتعاقبة في العديد من دول العالم، وأولى أشكال الديمقراطية ظهرت في جمهوريات الهند القديمة والتي تواجدت في فترة القرن السادس ق.م ومن بين تلك الجمهوريات فايستالي التي كانت تحكم فيها اليوم ببهار في الهند والتي تعتبر أول حكومة جمهورية في تاريخ البشرية .

تطور الديمقراطية في العصور الوسطى:

معظم الديمقراطيات الحديثة نمت في مدن صغيرة ذات ديانات محلية أو ما يسمى بالمدينة الدولة، وهكذا فإن قيام الإمبراطوريات والدول الكبرى مثل:الإمبراطورية الفارسية والصينية والرومانية وفي معظم البلاد التي كانت الديمقراطية الأولى قد قضي على هذه الدويلات وعلى فرص قيامها، وبالرغم من هذا الاتجاه في العصور الوسطى، لكن معظم هذا التطور حصل على مستوى القيم وحقوق الأفراد الذي نتج عن قيم الليبرالية التي نشأت مع فلاسفة التنوير توماس هوبز وجون لوك وإيمانويل كانط ، قبل تحقيق ملموس في الديمقراطية وهو الذي أدى إلى الازدهار في الديمقراطية الليبرالية دون غيرها من الديمقراطيات في الغرب ، كما ساهمت الديانات الكبرى كالمسيحية والبوذية والإسلام في توطيد قيم والثقافات ساعدت على ازدهار الديمقراطية. فبالنسبة لدور الأدبيات السماوية في تأكيد مبدأ الديمقراطية والمطالبة بتطبيقه فإن الديانة المسيحية رغم أنها تفصل بين المسائل الدينية والدنيوية إلا أنها طالبت بالفضيلة(1) والأخلاق الحميدة وضرورة تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع، فقد تم ظهور دين جديد لعب دور كبير في تدعيم الديمقراطية إنه الدين الإسلامي الذي كان ثورة على العبودية والطغيان بتقرير الحرية والمساواة بين الأفراد وأصبحت هذه الميزتين نتيجتين لإعتناق الإسلام ومع مجيء الإسلام تم إعتناق مبدأ الشورى الذي يعني تبادل الرأي حول موضوع أو مواضيع معينة، كما يعتبر أحد مبادئ فلسفة(2) الحكم في الإسلام وجزء من نظامه قصد تعويد المسلمين على معالجة الأمور بحكمة بعد التشاور الذي ينير ويوضح الصواب من الخطأ، وهذا ما أكده القرآن الكريم والسنة<<وشاورهم في الأمر>> الشورى آية 159، <<وأمرهم شورى بينهم>>ص38، حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في الأمور العامة والأخذ برأيه وتبعه في ذلك الخلفاء الراشدين، فقد جاء في حديث النبي عبيه الصلاة والسلام، استعينوا على أمركم

بالشورى ومن هنا فإن الحكم في الإسلام كان يقوم على أحكام الشريعة الإسلامية ذلك أن الحكام المسلمين مقيدين بأحكام القرآن والسنة، كما كان للشورى باعتباره نظاما ذو طبيعة خاصة وكان من الوسائل التي تميز الحكم الإسلامي2 .

تطور الديمقراطية في العصر الحديث:

عند اليونان تعود الجذور التاريخية الأولى للمصطلح إلى الحضارة اليونانية وما طبعها من فلسفة تأملية تألف فيها جمهور الفلاسفة الإغريق مثل: أفلاطون، أرسطو، سقراط. حيث صنفت الحكومات عندهم إلى حكم الفرد الواحد، وهو يتوزع بين الاستبداد والدكتاتورية وحكم القلة وكان يشمل الإقطاع والأرستقراطية ولقد كان للحرب العالمية الأولى وما أصاب العالم الرأسمالي من نكسات اثر النظام السياسي الديمقراطي فقد أشارت مرحلة مابين الحربين بالصراعات السياسية والاقتصادية مما أدى إلى ظهور نظام مغاير من قيم الواقع إلى نظام الإدارة والتخطيط محل المنافسة الحرة، واعتماد على وسائل الإعلام، والمطالبة بقيام دولة قوية3.

ثانيا: التعريف بمفهوم الديمقراطية

يعتبر مصطلح الديمقراطية من أكثر المفردات المتداولة في الفكر السياسي وخاصة في عالمنا اليوم على مستوى الأبحاث والإعلام والتقارير الدولية، فالمعروف عليه أن الديمقراطية من أكثر المفاهيم قدما، فهي ترجع إلى العصر اليوناني القديم وخصوصا في أثينا. فقد تم الإتفاق من جانب كثير من الباحثين والمفكرين في المعاجم الاشتقاقية أن كلمة ديمقراطية مركبة من مقطعين اثنين ***démos*** وتعني الشعب، و***kratos*** تعني السلطة أو الحكم. ومن الأصل اللغوي نصل إلى أن الديمقراطية عند اليونان هي حكم الشعب(1)

وإذا عدنا إلى منجد اللغة نجد أن الديمقراطية هي إحدى صور الحكم تكون فيها السيادة للشعب، أي حكم الشعب نفسه بنفسه، وقوامها احترام حرية المواطنين والمساواة بينهم، فقد جاءت الديمقراطية كتتويج لصراع تاريخي مرير بين الأغلبية هي الشعب ضد الأقلية ممثلة في الحكام المستبدين المتحالفين مع طبقة النبلاء. فهي كمفهوم إجرائي يقصد به حكم الشعب. وتكمن أهمية هذه الخاصية الإجرائية لهذا المصطلح من كونه شكل الحامل المعرفي والفكري لمجمل التعريفات التي ظهرت في العصر الحديث، والتي تعكس تعدد الرؤى والاتجاهات الفكرية المفسرة لمدلول حكم الشعب(2).

ولعل أقدم التفسيرات الحرفية لمعنى هذا الأخير يتمثل في تعريف أرسطو طاليس للديمقراطية بأنها نظام حكم تتركز سلطته العليا في الشعب، وهذا التعريف يتفق مع تفسير أحد الزعماء الأمريكيين في العصر الحديث ابرهام لنكولن بأنها حكم الشعب وللشعب. فمن خلال هذه المفاهيم بتجسيد جوهر الديمقراطية والمتمثل في حق الشعب في السيادة وفي حق تقرير المصير(3). يطرح جوزيف شومبيتر في دراسته الرائدة بعنوان الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية سنة 1942 تصورا للديمقراطية يبرز الدور المركزي للقادة السياسية في توجيه شؤون المجتمع، وبالتالي يقتصر دور المواطنين على قبول أو رفض القيادات السياسية ولا يجوز في رأي المواطن أن يحاول النيل من حرية المسؤولين في مزاولة السلطة(1).

كما قدم ***شومبيتر*** أهم تعريف إجرائي حديث للديمقراطية بعد الجدل الحاصل الذي تم في منتصف القرن العشرين حول معنى الديمقراطية، حيث وصفها بأنها: اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات (1)ورأى بكونها نظام سياسي من خلال مدى اختيار صانعي القرار في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها على أصوات الناخبين. ومن جهة أخرى وللتخلص من النظرة المثالية أشار ***روبرت دال*** في تعريفه للديمقراطية على أنها حكم الكثرة في المجتمع(2).

أما من المنظور الواقعي، فالديمقراطية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يقوم على عدة أركان والمتمثلة في حق الإنسان في الحرية والمساواة والحياة الكريمة إلى جانب دولة المؤسسات حيث يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم الفكرية والدينية، إضافة إلى التداول على السلطة سلميا داخل تلك المؤسسات وفي المجال العام بين مختلف القوى السياسية، فهي النظام الوحيد الذي يضمن الحريات السياسية والمدنية وحق المشاركة، مما يجعل النظام الديمقراطي أمرا ممكنا بحد ذاته(3).

إن تاريخ الفكر الديمقراطي يثير الكثير من الجدل والديمقراطية قبل كل شيء حرية الفرد، لذا انصبت جهود الفكر الإنساني في إعطاء تفسير للسلطة من نشأته أن يحمي حريته الفكرية والدينية ضد التحكم السياسي والسلطوي فقد كانت المذاهب الديمقراطية تهدف إلى إقامة حواجز ضد العنف والطغيان(4).

فالديمقراطية على حد تعبير الأستاذ بوردو هي فلسفة وطريقة في الحياة ودين قبل أن تكون نظام للحكم فهي اللفظ الجامع لحقوق الإنسان وحرياته وأسلوب

للحكم(5) وأداة للتعامل تقوم على مجموعة من المبادئ أساسها احترام إرادة الأكثرية من خلال مؤسسات تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي والتنظيم الحزبي.

فقد حاول **بيكر** إعطاء معنى آخر للديمقراطية من خلال أفكار المفكر **بينتهام** يتضمن أن لتحقيق ديمقراطية ناجحة ومعبرة للواقع يجب قيامها على أسس والمتمثلة في انتخابات حرة ونزيهة لتولي المناصب العامة، و الرقابة الشعبية على الحكومة إضافة حقوق الأفراد وحرياتهم سياسية كانت أو مدنية بما يكفي لتمكين المواطن من بناء رأي عام وحر، وكذا إنشاء مجتمع ديمقراطي يزرع الثقافات العامة، وينبذ العنف والتسلط فكلما توافرت هذه الإجراءات تحققت الديمقراطية الصحيحة والملائمة لبناء دولة قوية(6).

فالديمقراطية تؤدي إلى مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر مشاركة وأقل تسلطا، واستنادا للإعلان الشامل للديمقراطية المعتمد من جانب اتخاذ البرلمانات الدولية عام1997،فهي تمثل مثالا وهدفا معترفا به عالميا يرتكز على القيم المشتركة التي يتقاسمها الناس في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن الفرو قات الثقافية و السياسية والاجتماعية، ولذلك فهي حق أساسي للمواطن يمارسه ضمن شروط الحرية والمساواة الثقافية، مع احترام الواجب. أما حسب التفسير الماركسي ترى أن المجتمع الوحيد القادر على تحقيق الحرية هي المجتمع الشيوعي الذي تختفي منه كل أنواع العبودية ،وذلك على اقتراح ***لينين*** بأنها عبارة إلا على شكل من أشكال الدولة(1).

وعلى ضوء ما سبق فإن الديمقراطية تعتبر ظاهرة سياسية التي تسعى إليها الشعوب من اجل السهر على مصالح الأفراد وضمان للحقوق والحريات الأساسية وكذا المساهمة في التشريع وإدارة أمور الدولة. كما أصبح للفرد دور في الحياة العامة والجميع سواسية ومتساوون أمام القانون دون تفرقة وتبعا لهذا فإن النموذج المثالي ***لماكس فيبر*** يتمثل في دافع الديمقراطية السياسية في اقتران قيام دولة القانون واحترام وسن الحقوق الجماعية وانتهاج تعددية سياسية والاحتكام للشعب في اختيار ممثليه والحكام عن طريق الانتخاب إضافة إلى مبدأ الفصل ما بين السلطات وتنظيم العلاقات فيما بينها. وإقامة العدل وإرساء ضمانا للحقوق والحريات الفردية والجماعية في كافة المجالات سواء أكانت اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية2.

ثالثا: خصائص الديمقراطية

من خلال التطرق إلى مفهوم الديمقراطية التي تعتبر نظام وحكم للشعب نستخلص لها عدة خصائص يمكن إجمالها في عناصر تتمثل في:

* **تهدف الديمقراطية إلى تحقيق الحرية السياسية:** يهدف النظام الديمقراطي إلى تحقيق الحرية السياسية أي إلى حكم الشعب نفسه بنفسه أو بواسطة من يختارهم لحكمه ليتمكن من رعاية مصالحه، ولذلك يتركز هدف الديمقراطية الحقيقية في اشتراك أكبر عدد ممكن في الحكم، فلا يجوز أن يحرم أي أحد من حقوقه السياسية بما في ذلك الحق في الانتخاب.

* **تهدف الديمقراطية إلى تحقيق المساواة بين الأفراد:** والمقصود بالمساواة هي مساواة أمام القانون أي يكون تطبيق القانون واحدا بالنسبة لكافة أفراد المجتمع دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين.

* **ديمقراطية نظام سياسي وليس نظاما اجتماعيا أو اقتصاديا:** تهدف الديمقراطية إلى تحقيق المساواة في الحقوق السياسية، ولا دخل لها بتوزيع العائد الاقتصادي. فالديمقراطية مسألة عقيدة وإيمان كما ذهب البعض في رأيهم. والاتجاه السائد حول الديمقراطية يرى أنها نظام سياسي فقط، إلا أن البعض من الشرائح ترى أنها ذات صبغة اجتماعية ويدعمون رأيهم بأن بعض الدساتير الحديثة تضم نصوصا خاصة بالحقوق الإجتماعية للأفراد(1).

* **الديمقراطية هي حكومة أحزاب:** لا يمكن قيام ديمقراطية دون وجود أحزاب، فبالرغم من عيوب النظام الحزبي وتقديم الوعود المزيفة والتلاعب بالجماهير. إلا أنه يمكن أصلاح النظام الحزبي عن طريق نشر التعليم ورفع المستوى الثقافي للشعب ليصبح قادرا على توجيه الأحزاب بما يتفق مع رغباته.

* **مضمون الانتخاب:** قد عرفت نظم الحكم القديمة والحديثة الانتخاب، إلا أن هذه الوسيلة استثمرت في النظم الغربية نتيجة لاستحالة تطبيق(2) الديمقراطية المباشرة. بعد أن انتقدت من قبل الدولة اليونانية القديمة باعتبارها لا تحقق المساواة بين المواطنين في تولي السلطة فاعتمدوا القرعة في تولي الوظائف العامة، فنرى أن البعض يرى أن الانتخاب حق شخصي لكل مواطن نتيجة تمتعه بحقوق السياسية إلى جانب حقوق مدنية و بالتالي امتلاكه لجزء من السيادة يمارسه عن طريق

الانتخاب ، مما يقرر حق الاقتراع العام وعدم حرمان أي مواطن يتمتع بالحقوق السياسية من ممارسته وكذلك هو حر في استعماله أو الامتناع عن ممارسته.

أما الرأي الآخر الذي يعتبر الانتخاب وظيفة فيتركز على وحدة السيادة غير قابلة للتجزئة مما يحرم المواطن من التمتع بحق الانتخاب، فالمواطنون يمارسون وظيفة كلفوا بها من طرف الأمة والتي لها الحق في تحديد من يمارس تلك الوظيفة وإجبارهم على ممارستها 1.

فاعتبار الانتخاب حق شخصي يحول دون تقييده، مع أن المشرع يستطيع تقييده وتنظيمه، أما اعتباره وظيفة فإن ذلك لا يمنع المشرع من توسيعه على أكبر عدد من المواطنين باسم المصلحة العامة.

* **أساليب ونظم الانتخاب:** توجد عدة أساليب أو نظم للانتخاب لم يظهر الاقتراع العام في الدول الديمقراطية إلا بعد تطور الاقتراع المقيد وأخذ شكلين :

القيد المالي وقيد الكفاءة: وهما القيدان الواردان في الدستور أو قانون الانتخاب اللذان يتطلبان توافر شروط معينة في الشخص حتى يتمكن من ممارسة هذا الحق، وأهم هذه الشروط: هي توافر نصاب مالي معين أو كفاءة.

القيد المالي: يمارس المواطن تلك السلطة، وأن يكون مالكا لثورة معينة قد تكون نقدا أو عقارا(2).أما تقييد الانتخاب بالكفاءة فيهدف إلى منح سلطات أوسع للمواطن.

قيد الكفاءة: الكفء على المواطن، وقد اشترط قانون الانتخاب مستوى من التعليم أو شهادة معينة.

أما على حسب **موريس دوفرجيه** فتتميز الديمقراطية بعدة خصائص منها:

- الحكم وتولي السلطة عبر انتخاب شامل على أساس الاقتراع العام.

- وجود برلمان أي سلطة تشريعية لها صلاحيات فعلية واسعة.

- وجود سلطة قانونية وقواعد تضمن رقابة السلطة القضائية على السلطات العامة(1).

وحسب **ألن** فهو يعطي مجموعة من الشروط والعناصر الضرورية والتي تحدد سمات الأنظمة الديمقراطية وتتمثل في:

- وجود تعددية حزبية تنافسية.

- وجود تنافس على السلطة تحدده إجراءات قانونية وسياسية متفق عليها. ووجود انفتاح أمام المشاركة في مراكز صنع القرار.

- وجود مجموعة ضغط ومصالح لها إمكانية التأثير في القرارات الحكومية وتعبر عن تمثيل مجموعة مختلفة من المواطنين بصفة طوعية .

- ضمانات كافية للمارسة الحريات العامة (الرأي ، الدين ...) ما تضمن ذلك من حرية و استقلالية وسائل الاعلام عن رقابة الحكومة .

- هناك شكل معين من الفصل بين السلطات أو توزيع للسلطات تتمثل في شكل معين من رقابة الهيئة التشريعية للهيئة التنفيذية واستقلالية القضاء(3).

* **الديمقراطية الفردية:** تعتبر الديمقراطية الفردية من مبادئ الثورة الفرنسية فقد تم الإشارة اليها في ثنايا اعلان حقوق الإنسان الذي صدر سنة 1789 والمقصود بالفردية اعتبار الأمة مكونة من أفراد متساوين، وأن للفرد حقوق سابقة على وجود الدولة، وعلى ذلك لا تستطيع الدولة أن تنتهك حقوق الأفراد بحجة أن ذلك يحقق لهم مستقبلا أوفر من الحرية والسعادة(1).

* **تطور التمثيل الشعبي**: ساد في العصر القديم نظام يسمى بالديمقراطية المباشرة الذي يعني تسيير شؤون الدولة بواسطة الشعب مباشرة دون إنابة غيره، وقد ساد هذا النظام في اليونان حيث كان يجتمع المواطنون الأحرار في شكل جمعيات كشكل لاتخاذ القرارات الضرورية لتسيير شؤونهم، كالجمعية الشعبية عن تعيين القضاء، وبعد انهيار هذا النظام ساد الحكم الفردي باستثناء فترات معينة في روما والدولة الإسلامية إلا أن جاءت الثورة الفكرية التي اعتمدت الديمقراطية فيها كأساس للحكم الشعبي، وارتبط مفهومها بالانتخاب. حتى أن الكتاب المحدثين لا يطلقون تسمية النظام الديمقراطي إلا على تلك التي يتم فيها انتخاب الهيئات الحاكمة بواسطة الشعب، وقد استطاعت البرجوازية أن تفرض هذا المبدأ للقضاء على الطبقات الوراثية والأرستقراطية والدينية، إلا أنها كانت متخوفة هي الأخرى. الطبقات الشعبية، فوضعت قيودا على الانتخابات حفاظا على سلطتها ومصالحها ولكنها أقرت أن الأفراد أحرارا ومتساوون، وأنه لا يحق وفقا لذلك أن يسيروا من طرف

شخص واحد دون الرضا عنه بالانتخاب عليه للتوفيق بين الحرية والمساواة من جهة والقيود التي يجب فرضها على الانتخابات في حالات معينة من جهة أخرى وإن كانت تظهر مصالح الطبقة الحاكمة(2).

رابعا: أشكال الديمقراطية

لقد تعددت أشكال وصور الديمقراطية وذلك بالنظر إلى ممارسة وتحقيق السيادة للأمة من قبل الشعب. فنجد أن هناك ديمقراطية مباشرة وديمقراطية شبه مباشرة، وديمقراطية نيابية.

الديمقراطية المباشرة: ساد هذا النموذج من الحكم في القديم والذي يعني في الأساس تسيير شؤون الدولة بواسطة الشعب دون إنابة غيره، وقد طبق هذا النظام في اليونان حيث كان يجتمع المواطنون الأحرار في شكل جمعيات كالجمعية الشعبية(3) لاتخاذ القرارات الضرورية حيث تجتمع عدة مرات في السنة لمناقشة كافة الأمور المتعلقة بالدولة وإقرار ما تم الاتفاق عليه إثر الاجتماعات مثل: وضع القوانين وإبرام المعاهدات. فالشعب هو من يتولى ممارسة السلطات التشريعية التنفيذية والقضائية ويسن القوانين ويعدل من التغييرات الطارئة. ويسير السياسة الخارجية وكذا الفصل في المنازعات بين الأطراف(4) وتعتبر الديمقراطية المباشرة من أقدم صور الديمقراطية فقد كان مأخوذا بها في المدن اليونانية القديمة كإسبرطة وأثينا، كما طبق في روما في عصر الجمهورية. فهي تعتبر من أسلم أنواع الديمقراطيات لأنها تطلق الرأي مباشرة من أصحاب القرار إلى منفذ القرار دون تدخل عامل آخر، كما أطلق على هذا النوع أيضا الكوميسيا أي الاجتماعات الدستورية، فلا نجد تطبيقا للديمقراطية في العصر الحديث إلا في بعض المقاطعات السويسرية التي تحتوي على فئة قليلة السكان وذلك باجتماع سكانها لمناقشة المسائل التي تهمهم، فقد **كان جون جاك روسو** من أشد المتحمسين لهذه الديمقراطية ويرى أنها النظام الوحيد والسليم لتطبيق مبدأ سيادة الأمة، والذي يحقق السيادة للدولة وللشعب(1) ورأى أن النظام الذي لا يأخذ بالديمقراطية المباشرة لا يعد نظاما ديمقراطيا، كما تقتصر هذه الديمقراطية على قيام الشعب بكافة وظائف الدولة التشريعية وترك لبعض الموظفين تولي وممارسة الوظائف الإدارية الأخرى، كما تتسم بكونها تجعل المواطن يساهم في تحمل المسؤولية العامة وفي تقرير مصير الشعب والقضاء على الخلافات الطائفية، وإيجاد حلول للمشاكل العويصة. فيستحيل تطبيق نظام الديمقراطية المباشرة والأخذ بمبدئها وذلك لأن هذا النوع من الديمقراطية يقتضي مشاركة جميع أفراد الشعب في إدارة الشؤون العامة دون تمييز

في الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة، في حين أن الديمقراطية في أثينا القديمة كانت تحرم النساء من حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة. كما استبعدت طبقة الأرقاء مباشرة هذا الحق حتى أن نسبة المواطنون الأحرار في جمعية الشعب لم تكن تزيد عن عشرة سكان مدينة أثينا(2) .

كما أن تبني نظام الديمقراطية المباشرة في الوقت الحاضر أصبح أمرا في غاية الصعوبة ذلك لزيادة عدد السكان حيث تجاوز في بعض الدول المليار ونصف كما في الصين، ومن مستلزمات هذا النظام اجتماع كل الأفراد المتمتعين بالحقوق السياسية في كل مكان، وأن اجتماع عدة مئات من آلاف الناس في مكان واحد أمر مستحيل. إضافة إلى حجم الوظائف والمهام الملقاة على عاتق الدولة بعد انتشار الأفكار الاشتراكية واتسام الوظائف بالتعقيد بفعل التقدم العلمي وعدم توفر نضوج وثقافة سياسية لدى نسبة معينة من الشعب بما يمكنها من إدارة الشؤون العامة للدولة لا سيما في بعض الدول التي مازالت تنتشر فيها الأمية والجهل. ومن خلال هذا أصبح الأخذ بنظام الديمقراطية المباشرة أمرا نادر الحصول، واعتاد الفقه على تجربة المقاطعات السويسرية مثالا عن هذا النظام(3).

الديمقراطية شبه المباشرة: تعتبر هذه الديمقراطية نظاما وسطيا بين الديمقراطية المباشرة حيث يتولى الشعب مباشرة السلطة بنفسه وبين الديمقراطية حيث يقتصر دور الشعب على اختيار ممثلين له يتولون الحكم نيابة عنه. فتقوم هذه الديمقراطية وهذا النظام على وجود برلمان أو هيئة منتخبة كما هو الحال في النظام البرلماني. كما تعتبر هذه الديمقراطية وذلك بقيامها على انتخاب مجلس نيابي يمارس السيادة نيابة عن الشعب، لكن الشعب يحتفظ بحقه في تدخل لممارسة السلطة بنفسه ببعض السلطات التي تمارسها وفقا لوسائل معينة تختلف من نظام لآخر وتختلف مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة والمتمثلة في الاستفتاء الشعبي، الاعتراض الشعبي، الاقتراح الشعبي، إقالة النواب، عزل رئيس الجمهورية(1).

الديمقراطية غير المباشرة (النيابية): يقصد بالحكم النيابي ذلك النوع من الحكم الذي بواسطته يختار الشعب أشخاصا يمثلونه في الدولة ويسيرون الحكم الذي بواسطته يختار الشعب أشخاصا يمثلونه في الدولة ويسيرون الحكم ويصوتون لحسابه، وتعتبر الديمقراطية أكثر شيوعا واستعمالا ذلك نظرا لاستحالة تسيير شؤون الدولة الحديثة عن طريق ديمقراطية مباشرة ففي هذه الحالة يمثل الشعب بواسطة نواب منتخبين عنه يمثلونه ويباشرون باسمه السيادة القومية والتشريع وإدارة شؤون البلاد(2) واختيار الحكومة وسحب الثقة منها وإسقاطها، ويجري

انتخابهم دوريا كل فترة زمنية معينة ومحددة طبقا لنص الدستور المطبق، وهذه الديمقراطية هي السائدة اليوم في أغلب دول العالم كدول أوروبية وأمريكية وآسيوية، وكذا الدول التي تطبق وتعمل في كنف وإلى جانب الدساتير. فالشعب لا يتخذ القرارات المتعلقة بوظيفة الدولة الأساسية أي التشريع، وإنما يكتفي بانتخاب ممثلين عنه. فهذا النظام البرلماني لم ينشأ على أساس مبدأ فلسفي أو كنتيجة أفكار نظرية وإنما ترجع نشأته إلى تطورات تاريخية كانت انجلترا مهدها الأول(3).

المبحث الثاني: تحديد مفهوم التحول الديمقراطي من مقترب المفاهيم المشابهة

في إطار تحديد ومعالجة اصطلاح التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عددا من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي، التغيير الديمقراطي، الإصلاح الديمقراطي، وهذه المفاهيم السابقة تدخل ضمن مفهوم التحول الديمقراطي

أولا: الانتقال الديمقراطي

لقد مرت المجتمعات في فترات تاريخية معينة بما يسمى بعمليات الانتقال الديمقراطي التعاقدي من خلال مرجعية مستقرة وثابتة تعرف بالدستور أو العقد الاجتماعي أو القانون الأساسي للدولة، وفي هذا الانتقال إلى الديمقراطية يتحول النظام الأساسي المستهدف من نظام الدولة الأبوية التقليدية وحكم الأقلية والفردانية إلى المؤسسة السياسية القائمة على الشراكة والمواطنة والفصل بين السلطات وحرية تشكيل الأحزاب وشراكة المجتمع المدني وترشيد وتسيير الشأن العام(1)

يعرف الانتقال الديمقراطي على أنه الانسلاخ التام عن النظام السلطوي وتكريس تعددية وتداول على السلطة. والانتقال إلى الديمقراطية هو مرحلة أيضا من ضمن مراحل البناء المؤسسي للديمقراطية، ويميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي ويعتقدون أن الانتقال هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن النظام ذو طبيعة مختلطة، حيث تتعايش فيه كل من مؤساسات النظام القديم والحديث(2) ويشار كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

كما تنطوي عملية الانتقال على التغير والتطور من نظام قائم إلى نظام آخر فالانتقال الديمقراطي يحدث إذا ما تبنى النظام تغييرا نوعيا من الطبيعة السلطوية إلى الديمقراطية الانتخابية أو حتى من الطبيعة شبه السلطوية إلى نظام ذات مبدأ ديمقراطي(3).

فتعني عملية الانتقال تراجع الأنظمة السلطوية لتحل محلها أنظمة أخرى أكثر ديمقراطية تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيق والمؤسسات المتمتعة بالشرعية وعلى انتخابات حرة كوسيلة لتبادل السلطة4.

ثانيا: التغيير الديمقراطي

يختلف مفهوم مصطلح التغيير الديمقراطي باختلاف الزاوية التي ينظر إليه من خلالها. فهناك من يدرسه من زاوية أسبابه فلفظ التغيير يشير لغة: إلى إحداث شيء لم يكن قبله أو إلى النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى آخرى.

كما يقصد به أيضا مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث توزع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول.كما يقصد به أيضا: (2) الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي ونجد أيضا في المعجم الوسيط عرف على أنه جعل الشيء على ما كان عليه من قبل أي قد تم تغيير سواء أن كان هذا التغيير في الموضع سواء هذا الموضع قد يكون مكان أو حالة أو ظاهرة.

أما اصطلاحا: هو تلك التحول الملحوظ في المظهر أو في المضمون إلى الأفضل والأحسن من السابق.

أما معجم المصطلحات السياسية فعرف على أنه تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي جاء على إثرها ميلاد مرحلة جديدة في الحياة. كما يعتبر تغيير كيفي أو نوعي يكون حاسم النتائج(3).

ثالثا: الترسيخ الديمقراطي

لقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الترسيخ الديمقراطي نطاقا واسعا من الجدل بين مختلف الباحثين حيث سعى كل منهم إلى محاولات لاستحداث طرق لضمان ديمقراطية ناجحة، فقد حظي مفهوم الترسيخ باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لنظم سياسية باعتبار أن الرسوخ الديمقراطي هو بمثابة مرحلة متقدمة من عملية التحول الديمقراطي واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولة إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية الرسوخ مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية(4) ورسوخها يتطلب وقتا وجهدا، وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية معينة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع الترسيخ الديمقراطي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، كما أثار اصطلاح الترسيخ جدلا بين أوساط الدارسين، فهناك من اعتبره مرادفا لمفهوم الاستقرار والمؤسسة، كما حاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد

العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي في حين ركزت دراسات أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسيخ(1).

فالمقصود بمفهوم الترسيخ تعميق المبادئ والإجراءات الديمقراطية في البنية الأساسية للنظام ككل، إذ يصبح النظام آمنا ومستقرا وينظر إليه كأفضل خيار أو سبيل لتنظيم الحياة السياسية.

فالديمقراطية الراسخة حسب السياسيين نظام يتفق لكل المعايير الإجرائية للديمقراطية، وتكون فيه كل الهيئات السياسية الأساسية متفقة مع المؤسسات والسياسات العامة القائمة ومعترفة بها وملتزمة باحترام قواعد النظام الديمقراطي(2) ويعتبر النظام راسخا عندما ينظر إليه وإلى العملية الديمقراطية كنهج وحيد للتنظيم السياسي. وكتطور لا بدائل أفضل منه.

وقد ميزت الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ من جهة أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه. ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي(3).

يرى ***صمويل هنتجتون*** في دراسته المتميزة اعتدال النظام والتحول الديمقراطي ومرحلة الاستقرار، فمرحلة الاعتدال تفكك انحلال النظام القديم بينما يتضمن التحول تغيير البنى والأساليب القديمة وإحلال أخرى جديدة محلها. أما مرحلة الاستقرار حينما تصبح هذه البنى والأساليب الجديدة مترسخة ومستقرة ومتماسكة مع الوعي الجماعي العام للمجتمع(4) .

رابعا: الإصلاح الديمقراطي

استخدم مفهوم الإصلاح على نحو واسع النطاق في بدايات حركات التحرر والإصلاح التي نشأت في القرن السادس عشر بقيادة مارتن لوثر وذلك لإنهاء نظام الإقطاع والتحرر من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية نظرا لما كانت تملكه من سلطات في تلك المرحلة.

الإصلاح لغة: من صلح الشيء صلاحا كان نافعا ومناسبا. يقال أصلح الشيء بمعنى أزال منه الفساد. والإصلاح في اللغة العربية التقويم والتغيير نحو

الأحسن و الأفضل. كما أنه يعتبر وجود نظام قائم يستدعي التغيير في الخلل أو الوضع السيئ(1).

فالإصلاح عبارة عن تغيير جذري سياسي أي تحول في الأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة القوى الحاكمة في المجتمع. أما في ميدان علوم السياسة يشير المصطلح على عملية التطوير والتعديل والتغيير في أنظمة الحكم أو علاقات اجتماعية داخل دولة معينة في إطار النظام القائم وبالوسائل المسموح بها من قبله ومعناه أنه تطوير جذري وتحسينا لأداء النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس ومبادئ هذا النظام فالإصلاح الديمقراطي من المفاهيم المنبثقة عن الديمقراطية السياسية بأبعاده المتعددة سياسيا واقتصاديا وثقافيا. وينتمي إلى المدرسة البنائية الوظيفية السائدة في علم الأحياء التي تقوم على أن تكامل أعضاء وأجزاء النسق للقيام بالوظائف الحيوية.

كما يعرف على أنه التحديث الكلي للواقع المجتمعي من خلال استخدام المعرفة الإنسانية المتراكمة والاستفادة مما توصلت إليه المجتمعات من تطور وحداثته مع الاحتفاظ بكل ما هو إيجابي قائم(2).

المبحث الثالث: ماهية التحول الديمقراطي في ضوء أدبيات السياسة المقارنة

من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية وخاصة في حقل السياسة المقارنة اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول الديمقراطي أو التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية.

هذه المصطلحات التي مثلت الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين فقد شهد العالم ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية والتي بدأت في البرتغال واسبانيا 1974 تم انتشرت في أمريكا بعض أجزاء آسيا خلال ثمانينات القرن العشرين تم امتدت إلى أوربا الشرقية واستوفياني وبعض الأجزاء من افريقيا في أوائل تسعينات من القرن الماضي.

-أولا: التعريف بمفهوم التحول الديمقراطي

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح فكلمة التحول لغة: تعبر عن تغيير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالته إلى أخرى، كما يشير إلى التغيير أو النقل فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكان لآخر أو غيره من حال إلى آخر(1).

وكلمة التحول بالإنجليزية transition تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة. فعملية التحول بمعنى المرحلة الأولى للتحول الأول نحو نظام ديمقراطي، وهي فترة انتقالية لتأسيس نظام سياسي وديمقراطي فالتحول الديمقراطي يعني بدلالته اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي و تنظيم ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي شهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي . ويشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى التحول والانتقال من النظام التسلطي والسلطوي إلى النظام الديمقراطي، وهي عملية معقدة للغاية تشير إلى الأبنية، والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية(2).

كما يعرف على أنه مجموعة مراحل متميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها. وهذا ما يوضحه ويعرفه شارلز أندريان: التحول من نظام إلى آخر أي تغييرات عميقة في الأبعاد السياسية الثلاثة في النظام: كالبعد الثقافي، البعد الهيكلي للمؤسسات وللسياسات(3).

حيث يؤكد صمويل هنتجتون:<< أن أول خطوة لتناول موضوع التحول الديمقراطي هو إيضاح معنى الديمقراطية والتحول إليها>> (4) .

فمن خلال هذا التعريف وحسب صمويل هنتجتون أن عند التقصي وراء مفهوم التحول الديمقراطي لابد من الرجوع إلى مفاهيم الديمقراطية وأصولها وكذا التحول إلى النظام الديمقراطي.

إن التحول الديمقراطي هو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية ويعترف بوجود معارضة لنظام الحاكم ويضمن حرية الرأي والتغيير عن قضايا وموضوعات لم يكن مسموحا بمناقشتها من قبل، ويؤون بالمشاركة الشعبية بحيث يكون من حق المحكومين تغيير الحكومة بالطرق السلمية من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة. كما تقع عليهم مسؤولية الرقابة على من هم في السلطة وفي المقابل يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين. وتعد عملية التحول الديمقراطي طويلة نسبيا، فهي تتضمن ارساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين بحيث يتمتع المحكومين بالقدرة على رفض أو قبول أولئك الذين يحكمونهم كما يتمتع المحكومين بالقدرة على رقابة من هم في السلطة(1) .

قد تشترك بعض الدول في القيام بالتحول الديمقراطي إلا أنها تختلف في درجة التحول وشدته ودرجة الإيمان بأهميته ومدى الاستمرارية فيه، فهناك دولا تزال في المرحلة الأولى من التحول(2)، و توصف مرحلة التحول بأنها:الفترة اللازمة للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، والتي يشهد المجتمع من خلالها العديد من الصراعات ليس فقط من أجل إرضاء المصالح لمن يقودون عملية التحول أو من يمثلونهم، بل لتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين فيها. كما يقصد بالتحول الديمقراطي مجموعة إجراءات وإصلاحات سياسية التي تهدف إلى تغيير أسلوب الحكم نحو فتح المجال أمام المشاركة السياسية وفسح المجال أمام التنافس السياسي(3) ويعرفه صمويل هنتجتون هو محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم والذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة، التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية، في ظل تكافئ فرص بين الأحزاب السياسية وحرية الاختيار بالنسبة للناخبين ولمؤسسات السياسية مستقرة وثابتة ترعى هذا التحول.

لهذا فإن التحول الديمقراطي عملية تتسم بالانتقال التدريجي من نظام حكومي إلى آخر أكثر ملائمة وقدرة على تحقيق المبادئ الديمقراطية(4).

ثانيا: عوامل التحول الديمقراطي

لقد ساهمت في التحولات الديمقراطية عدة عوامل داخلية وخارجية من أجل النهوض بالأنظمة السياسية.- فما هي أهم هذه العوامل المتحكمة في التحول الديمقراطي ؟

أ-العوامل الداخلية:

1-**القيادة والنخب السياسية:** تعتبر القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار للتحول الديمقراطي، حيث تحتاج عملية التحول الديقراطي إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وتوسيع نطاق المشاركة في عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة ، والتفويض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول في المجتمع. فيؤكد كل من **بامون** ولينز و**مارتن ليبست** عن الدور الحاسم للقيادة التي تهتم بالجماعة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة بإدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي.

فالقادة السياسيون يرون أن الديمقراطية الشكل الأمثل لنظام الحكم(1).

2-**الأزمة الاقتصادية:** تردي الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي، فقد كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة كثير من الاضطرابات والتظاهرات الجماهيرية التي تطالب بإدخال المزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد.

3-**تزايد قوة المجتمع المدني:** وهو عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر، فتعمل هذه المتغيرات على خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية، فالعديد من هذه الأنظمة كما أشار **دي توكفيل** (2) هي أساس للديمقراطية وأهم مصادر للمعلومات والاتصالات.

4-النزوع الأخلاقي والوطني: من الضروري أن يسود في المجتمع قيم التضامن الوطني والاحترام المتبادل والإيمان بالإدارة الوطنية التي تحتاج إليها الديمقراطية(3) حتى تقوم. وتوجد أنساق تفتح المجال للديمقراطية.

ب- العوامل الخارجية

تتمثل في تلك الضغوط الناتجة من خارج النظام السياسي سواء تلك القادمة من البيئة الدولية أو الإقليمية وتشمل ما يلي: (4)

1-عولمة قضايا حقوق الإنسان:

إن تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمطالبة بأداء مقتضياتها من حقوق وواجبات يرجع إلى انتشار التعليم وسهولة المعرفة والاحتكاك من خلال التجارة، الأمر الذي دفع المواطنين للمقارنة بين أوضاعهم وأوضاع الآخرين في الدول الديمقراطية من حيث الفرق ذلك في حرية المساواة والحق في التعبير والتنظيم والكرامة الإنسانية.

2- محاكاة النظم الديمقراطية:

تعتبر من أبرز العوامل الخارجية وتقوم على أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى كما أن الدولة التي تنجح في عملية التحول الديمقراطي تجعل شرعية الدولة الجارة محل نظر.

3- التوجه العالمي نحو الديمقراطية:

تعكس مقولات كل من فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ وانتصار القيم الليبرالية بقيادة المعسكر الغربي بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وصامويل حول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي تزايد التوجه العالمي نحو الديمقراطية، وقد أشار في مقولاته أن الطابع العالمي للثورة الليبرالية قد أكتسب أهمية خاصة إذ يشكل دليلا على(1) و أن تمة اتجاهات أساسية يفرض على المجتمعات نمطا واحدا في تطورها وهو بمثابة تاريخ عالمي للبشرية متجه صوب الديمقراطية الليبرالية.

أحداث 11 سبتمبر2001. هذه الأحداث أصبحت مصدرا هاما للضغوط الدولية التي تتعرض لها بصفة خاصة الدولة العربية القيام بالإصلاح السياسي. وفسرت الولايات المتحدة الأمريكية أسباب هذه الأحداث وأعتبره ناتج عن غياب الديمقراطية في الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ازدهار ثقافة العنف والإرهاب في المجتمعات العربية(2).

النظام الدولي بعد الحرب الباردة:

قد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا والإتحاد السفياتي. وهذه الثورة الديمقراطية أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث بما في ذلك العالم العربي.

انهيار شرعية النظام السلطوي: يمثل أحد العوامل المسؤولية عن انهيار النظم السلطوية واستنفاذ هذه النظم للغرض الذي أنشأت لأجله،ذلك لأنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها إلى تولي مقاليد الحكم والسلطة. كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية إذ يصبح أقل تسامحا مع النظام السلطوي(3).

ثالثا: أشكال التحول الديمقراطي :

إن تعدد المسارات والقوى السياسية عبر مختلف البلدان تؤثر في عمليات التحول الديمقراطي وفي أنماطه وفي ديناميكيات حدوثه إلى جانب التأثير في ممارساته، فقد ميز صمويل **هنتجتون** عدة أشكال للتحول الديمقراطي تتمثل أساسا في عدة أنماط نلخصها في عناصر كالتالي:

1 نمط التحول: يحدث عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساسا بمبادرات من النظام التسلطي ذاته، ودون تدخل من جهات أخرى سواء أكانت قوى المعارضة أم المجتمع ككل. كما يشير إلى الرغبة الفردية لدى النخبة في التحول الحذر والبطيء من الحالة العسرية للنظام إلى حالة أخرى ديمقراطية وذلك بإجراء إصلاحات تتماشى مع مصالحها وتبقى على امتيازاتها في الحكم مع عدم سماحها في إشراك أي جهة كانت تعتبرها خطر يحول بسببه دون تمسكها بمقاليد السلطة مستقبلا(1)

2/ **النمط الإحلالي:** يكون نتيجة عدم قدرة نظام معين على حل المشاكل وإشباع الحاجات المتزايدة للجماهير وذلك في ظل تصاعد وثيرة الاحتجاجات والمظاهرات مما يؤدي في النهاية إلى إضعافه ومن تم إجباره على ضرورة تغيير الوضع بالإصلاح وبقيام نظام ديمقراطي مستقر، كما يحدث هذا النمط أيضا عندما تنتج عملية التحول الديمقراطي أساسا عبر الضغوط والمعارضة الشعبية، وتتمثل أهم جذور هذا النمط إلى حدوث أزمة جماهيرية واسعة النطاق ضد النظام. كما يمثل نوعا من عملية الانتقال والتحول التي لا تهيمن عليها النخب، فالمطالب الشعبية هي التي تؤسس وتحرك عملية الانتقال(2).

3/ **نمط التحول الإحلالي:** عندما تتم عملية التحول الديمقراطي أساسا عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب السياسية داخل النظام التسلطي وخارجه قوى المعارضة ويستند هذا النمط على الدور الذي تلعبه النخب السياسية داخل النظام التسلطي وخارجه قوى المعارضة في عملية التحول إلى جانب **دايموند** أن الاشتراط الوحيد للتحول الديمقراطي إلى الاحتلال الأجنبي والغرض الخارجي التزام الإستراتيجية بعملية الديمقراطية أما **لينز وستيبان** فيؤكدان على الدور المهم للابتكار السياسي والمهارة، القيادية للنخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي، ويركزان على دور النخبة الإستراتيجية. عندما تدرك النخبة الحاكمة والنخبة المعارضة أن لهما مصلحة مشتركة في التحرك في مسار يؤدي إلى ديمقراطية محدودة ضمن نمط التحول الإحلالي وعادة ما يكون الهدف من هذا التحرك. حل خلافات النخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها(3).

4/ **نمط التدخل الأجنبي:** يحدث بصفة عامة عندما يكون التحول نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هايتي والصومال خلال تسعينات القرن العشرين وإضافة إلى التدخل العسكري المباشر فقد كان نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثرا في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية(1). فخلال ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم تمثلت قدرات هذه البلدان في الحفاظ على برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات قروض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبت البلدان الفقيرة بالشروع في عملية الديمقراطية كجزء متكامل للحكم المحلي. وربطت استمرارية الإعانات الإصلاح السياسي(2).

رابعا: التفسير النظري لعملية التحول الديمقراطي (مدخل بنيوي. مدخل تحديثي. مدخل انتقالي).

لقد تعددت الاتجاهات والمذاهب الفكرية التي تفسر عملية التحول الديمقراطي بين العديد من المفكرين بحسب اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية، وتتمثل أهم تلك المداخل المفسرة لعملية التحول فيما يأتي:

مدخل التحديث: يقوم هذا المدخل على ضرورة المزاوجة بين الديمقراطية والتنمية الاجتماعية ذلك أن هذه الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على قدر كبير من الحكم، كما يرى في ذلك آدم سميث هي التي تقضي إلى تحقيق الحرية والمنافسة والكفاءة وبالتالي تعزيز وإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي، ذلك ما عبر عنه أيضا علم الاجتماع السياسي الأمريكي **ليبست** في رأيه حول بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية والتنمية الاقتصادية والشرعية السياسية، ذلك أن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو عدم المشاركة والتقاء المصالح المشتركة التي قد تدفع وتسعى إلى ضرورة تحقيق الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي.

فالنظام الديمقراطي يساعد على تحقيق الرضا والقبول الشعبي على أداء النظام واستقراره، وكذا السعي على تحقيق إدارة شؤون الدولة عامة والمجتمع خاصة (1).

فالتحديث في الدول النامية يعود إلى السلطة، إذ عادة ما تتم عملية التحديث على أيدي نخبة تكنوقراطية تعمل في ظل سيطرة العسكريين ومن هذا فهو نمط من أنماط الحكم العسكري، أقل بيروقراطية وأقل مؤسسية وأكثر تحديثا(2).

2- المدخل الانتقالي في تفسير التحول الانتقالي:

أشار الباحث السياسي **دانكورت روستو** في مقالته TRANSITION DEMOCRACY في 1970 على غرار أصحاب الاتجاه الأول أن تفسير التحول الديمقراطي من خلال العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية وذلك يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة باعتبار أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية، وأستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي فدرسوا النموذج التركي و السويدي، وقد حدد **روستو** عدة مراحل أساسية تنتهجها الدول والبلدان لتحقيق الدمقرطة وهي تتمثل في:

مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: فهي تشكل شرط أساسي حسب **روستو** وإن تحقيقها يتم بالبدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين(1).

مرحلة الصراع السياسي الطويل والحاسم: حيث يمر المجتمع بمرحلة إعدادية وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين الجماعات المتنازعة إلى تبني قواعد ديمقراطية، ويكون هذا الصراع نتيجة لوجود خلاف حول تولي السلطة وحول الديمقراطية التي تعتبر أحد النواتج الرئيسية وليس نتاجا للتطور السلمي.

مرحلة الإقرار: وتبدأ عملية الانتقال والتحول وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي إلى التوصل إلى مستويات وتبني قواعد تحدد الديمقراطية وتمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

مرحلة التعود: في هذه المرحلة تتعود الأطراف على قواعد اللعبة الديمقراطية ويرى **روستو** أ قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا تكون عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها(2).

3- المدخل البنيوي:

يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها. كما يرى هذا المدخل أن التغير السياسي والتحول الديمقراطي هو نتيجة لظهور طبقة وسطى في البناء الطبقي للمجتمع، بحيث تسعى لتقاسم السلطة مع الطبقة الحاكمة ساعية إلى هدم البناء التقليدي للمجتمع، وتعويضه ببناء جديد يأخذ موقعها بعين الاعتبار، حيث يرى فرانسيس **فوكوياما** الأنظمة الدكتاتورية تحمل في طياتها جذور فنائها. فسياسة التنمية التي تنتهجها الدولة تخلق طبقة وسطى تستفيد من نتائجها ثقافيا واقتصاديا لتضغط فيما بعد على التفاعل السياسي فتغيره ليتوافق مع طموحها مثل ما حدث في عهد الرئيس الراحل **هواري بومدين** فالجهود التنموية خلقت طبقة وسطى مكونة من أولئك الذين استفادوا من التعليم العالي في الخارج، ووجدت هذه الطبقة . البناء الاشتراكي التقليدي حاجزا يمنع تحقيق أهدافها في هذا الصدد يقول سعيد بو الشعير أصبحت هذه الطبقة تطالب بفتح المجال أمامها لاستثمار أموالها، لأن الخيار الاشتراكي قيد نشاطها الاقتصادي، فالتفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى القوة والسلطة اقتصاديا اجتماعيا سياسيا تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب

السياسية وغيرهم. وتتمثل الدراسة الكلاسيكية لهذا المدخل في دراسة **بارنجتون موز** الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية. مسار الديمقراطية الليبرالية عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) عن مسار سوريا والصين2.

الفصل الثاني

تحليل العولمة

في عملية التحول الديمقراطي

الفصل الثاني: تحليل أثر العولمة في عملية التحول الديمقراطي

إن تسارع واتساع الحركة التجارية وانتقال رؤوس أموال وزيادة التقنيات ووسائل الاتصال أوجد حاجة ماسة لاختراع مصطلح جديد يسمى العولمة التي تمثل أحد التحديات التي تشهدها الساحة الدولية لما مثله هذه الظاهرة من إثار للجدل في الأوساط الفكرية لما أحدثته من تغيرات جدرية وتحولات على المستوى العالمي.

لقد تم تقسيم هذا الفصل الثاني إلى مبحثين فالمبحث الثاني الأول تضمن مدخل معرفي حول العولمة ، وانقسم إلى عنصرين، الأول تطرقت فيه إلى تحديد مفهوم العولمة من مقترب مفاهيم المشابهة وثانيا، فعالجت فيه ماهية العولمة إطار بحث في مختلف الأدبيات المعاصرة

أما المبحث الثاني فكان يندرج حول متغيرات العولمة في تحقيق التحول الديمقراطي فاعتمدت فيه على ثلاثة مفاهيم فالمفهوم الأول اشتمل على متغيرات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ،والثاني تضمن متغير التحول السياسي العالمي ، أما ثالثا، متغير اصطلاح الاجتماعي والاقتصادي.

وكخلاصة للفصل الثاني يتم تقديم استنتاجات وخلاصة عامة على مختلف المفاهيم التي تمت معالجتها.

المبحث الأول : مدخل معرفي حول العولمة

إن البحث المعرفي مفهوم العولمة بلغ حدا كبيرا على غرار الموضوعات الأخرى كعلوم الاقتصاد والاجتماع والثقافة حيث الكثير من تلك الموضوعات أصبح يكتسي حضورا إعلاميا لارتباطها بالعولمة هذه الظاهرة التي أفرزت تحولات مختلفة في مجال التكنولوجيا والمعلومات.

أولا : تحديد مفهوم العولمة من مقترب المفاهيم المشابهة:

في إطار تحديد مفهوم العولمة سعت أدبيات السياسة إلى محاولة تأصيل مصطلحات مشابهة لمفهوم العولمة ، فلعل أفضل تعبير عن المصطلح هو وصف العالم بأنه قرية صغيرة وذلك لأن العولمة أبرزت تكنولوجيا في علم الاتصال والمعلومات جعلتنا نتواصل ويحصل على معلومات دون صعوبة .

ما اعتبرها البعض نوعا من الأمركة التي هي سيادة ثقافة عالمية واحدة وهي الثقافة الأمريكية وتنميط الثقافات المختلفة على النمط الأمريكي – كما أطلق عليها مصطلح النظام العالمي الجديد أطلقه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطاب وجهه للأمة الأمريكية باعتباره عصر جديد وزمن أكثر سلاما وأمنا للشعوب متحررا من الإرهاب فهو نظام صاغته الهيمنة والسيطرة لأحداث نمط سياسي واجتماعي وثقافي واحد وفرضه على المجتمعات الإنسانية ، كافة والتزام الحكومات التقيد به[1].

وفرق عابد الجابري بين مفهومي العولمة والعالمية ، فالعولمة على حد تعبير سمير معوض هي المرحلة اللاحقة للعالمية .

فالعالمية تطمح للارتقاء من الحيز المحلي الضيق إلى رحاب العالم دون أن تفقد الخصوصية وهي انطلاق نحو إثراء الذات لما لدى الآخرين من قيم مع الحفاظ على الطابع الإديولوجي لكل أمة [2].

---

[1] سامي عبد الرزاق ، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، عمان : دار دجلة 2008، 123

[2] زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة، الجزائر: مركز الكتاب الزبيري الأكاديمي، 2013، ص23

ثانيا: ماهية العولمة بحث في مختلف الأدبيات المعاصرة:

إن تطور ظاهرة العولمة يرتبط بالتقدم التكنولوجي والعلمي فولا التقدم لما كان التبادل المعلوماتي والاحتكاك الثقافي والاقتصادي ، كما يرتبط بالتطور الزمني للحضارة الإنسانية والتي بدأت منذ الاعتماد على الوسائل البسيطة إلى أن تطور المجتمع وأصبح يعتمد على وسائل ومعدات أكثر حداثة وأخذ التطور التكنولوجي يزداد، فانتقل العالم من مرحلة أكثر تقدما إلى مرحلة المعلومات وافتتاح العالم وصولا إلى عصر العولمة التي لم تظهر فجأة بل نتيجة عبر مراحل زمنية بدأت منذ الكشوف الجغرافية واستمرت مع زيادة العلاقات والتفاعلات بين الدول وارتبطت بالتقدم التكنولوجي والاتصالي منذ اختراع البوصلة حتى الانترنت، وأقمار صناعية ، فقد قدم رونالد نستون في دراسته المراحل المتتابعة لتطور العولمة ، وتتمثل في:[3]

المرحلة الجنينية : استمرت في أوروبا منذ القرن 15 إلى منتصف القرن 18 بدأ تبلور شكل المجتمعات القومية وبدأت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية والعالم في الظهور ونشطت الجغرافيا الحديثة واكتشاف العالم وكانت البداية الأولى للظهور.

مرحلة النشوء: استمرت في أوروبا من منتصف القرن 18 إلى 1870 وأخذت هنا المفاهيم الخاصة بالبلاد تتبلور ونشأ مفهوم الإنسانية والاهتمام بالمصطلحات القومية والعالمية وأصبح تفاعل أكثر تقدما بين الدول والأفراد.

مرحلة الانطلاق: واستمرت من 1870 إلى القرن العشرين فظهرت مفاهيم عالمية مثل: المجتمع القومي والهويات الفردية واندمج عدد من المجتمعات الأوروبية في المجتمع الدولي وجدت تطور هام في أشكال الاتصال وأخذ تفاعل بشكل متقدم في هذه المرحلة2.

مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت من العشرينات حتى منتصف الستينات وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول مصطلح العولمة ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها وتركيز على الموضوعات الإنسانية وبروز دور الأمم المتحدة واستقلال دور العالم الثالث ودخولها في المنظومة الدولية والاعتراف بها كدولة مستقلة وبداية التفاعل بينها وبين الدول العربية ومن هنا تطور شكل التفاعل بين الدول.

مرحلة عدم التقيين: أدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات واندمج العالم الثالث في المجتمع العالمي وتصاعد الوعي الكوني وازدادت المؤسسات والحركات العالمية وبرزت الثورة التكنولوجية وأصبح التفاعل في شكل مكتف بين الأفراد وبين الدول والمؤسسات[4].

3

[4] المرجع نفسه ص 90

ومفهوم العولمة من المفاهيم التي خلقت تباينا حادا في أوساط الباحثين وللمفكرين

فمصطلح العولمة من الناحية اللغوية يشير إلى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال مصطلح العولمة بمعنى جعل الشيء عالميا.

وللعولمة ترجمة لكلمة MONDIALISATION الفرنسية بمعنى جعل الشيء عالمي وهذه الكلمة الفرنسية ترجمة بالانجليزية GLOBALISATION التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية أولا لمعنى تعميم الشيء واشتماله ليشمل الكل ، فهي إذا مصطلح يعني جعل العالم عالما واحدا موجها توجيها واحدا في إطار حضارة واحدة من خلال هذا المعنى اللغوي ليمكننا القول أن العولمة تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص بلد أو جماعة ويجعله يشمل الجميع اي العالم كله[5].

أما اصطلاحا:

فكلمة العولمة مصطلح حديث يرتكز على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلومات فظهرت مفهوم في مجال التجارة والاقتصاد، وأخذ الحديث عنها بوصفها نظاما أو نسقا متعدد الحالات والأبعاد فشمل إلى جانب الاقتصاد كل المبادلات والاتصال والفكر وايديولوجيا.

يذكر الجابري أن العولمة على أعلى مراحل الرأسمالية فهي في الأساس ايدولوجية تريد الهيمنة على العالم وأمركته ونظام جديد يعتمد على التكامل ما بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة تنشأ عنها سوق عالمية [6]، ويرى روينسون أن العولمة ليست عملية جديدة ولكنها أقرب إلى دورة انتشار علاقات الانتاج الرأسمالي حول العالم فقد اتفق بعض المشاركين في مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية حول العرب والعولمة 1997 أن العولمة ظاهرة ذات ركيزة اقتصادية فعالة و تنميط للنمط الغربي الرأس مالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي تكون مطروحة ذات مشروع اقتصادي استعماري ، فالعولمة هي الحالة التي تتم فيها عملية تغيير أنماط النظم الاقتصادية ، الثقافية و الاجتماعية ومجموعة القيم والعادات السائدة وإزالة الفوارق الدينية الوطنية وفي إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة والتي تزعم أنها سيدة الكون وحامية النظام العالمي[7].

---

[5] صالح الرقب، العومة ، الجامعة الإسلامية ، 2003 ، ص5

[6] نو الدين زمام، القوى السياسية والتنمية في علم الاجتماع السياسي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ص 149

[7] محمد سعد أبو عامود ، النظ السياسية في ظل العولمة ، اسكندرية ،دار الفكر الجامعي 2008 ص70

أبعاد العولمة:

البعد التكنولوجي: وهو البعد الذي يعتبر حتميا ولا رجوع عنه، ويتمثل في تطور وسائل الاتصالات وثورة المعلومات والابتكارات المتعلقة بها.

البعد السياسي: والذي يتمثل في مسألة دور الدولة، والحاجة و عدم الحاجة إلى وجودها.

البعد الثقافي: يتمثل في التوحيد النمطي للثقافة العالمية وإخراج الصور المحلية واستبدالها بسيطرة الثقافة الغربية الأمريكية تحديدا.

البعد الاقتصادي: يتمثل في سيطرة الصناعات الاستهلاكية السلعية الغربية والسيطرة المتواصلة للشركات المتعددة الجنسيات على مقدرات الاقتصاد العالمي وأضعاف البنى الاقتصادية المحلية وخاصة في الدول النامية ، والاعتماد على الاستيراد.

البعد الاجتماعي: ركز على تزايد النزعة الاستهلاكية في الحراك الاجتماعي والاقتصادي على حساب السمات الاجتماعية والثقافية والتراثية المتميزة.

كما أن العولمة تعبر عن وجودها ، عبر مجموعة من المظاهر والتجليات وتشتمل على العديد من المجالات منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وما هو سياسي وثقافي.[8]

فمظاهر العولمة تتمثل في:

- الزيادة في التجارة الدولية بمعدل أسمى من معدل نمو الاقتصاد العالمي.
- الزيادة في التحقق الدولي لرأس المال بما في ذلك الاستثمار الأجنبي .
- التدفق المعلوماتي المتعاظم العابر الحدود من خلال استعمال الانترنت .
- التنامي المستمر للسفر والسياحة .
- الازدياد المستمر للهجرة بما في ذلك الهجرة غير الشرعية .
- زيادة المشاركة في الاقتصاد العالمي الذي تتحكم فيه الشركات العملاقة .
- يرى البعض أن الإرهاب أحد مظاهر العولمة .
- تآكل السيادة والحدود القومية من خلال الاتفاقيات الدولية.

[8] مجموعة مؤلفين ، العولمة كراسات ثقافية ، المرز المصري لحقوق الانسان ، ب د ن ، ب س ن، ص05

المطلب الثاني متغيرات العولمة في تحقيق التحول الديمقراطي:

لقد تم وجود عدة متغيرات أفرزها تطور العولمة وكان لها الفضل في عملية تحقيق الدخول الديمقراطي، نجد منها متغير المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومتغير التحول السياسي العالمي ومتغير الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

أولا: متغير المعرفة وتكنولوجيا المعلومات:

المعرفة والمعلومات هي قوة كبيرة بيد السلطة وبيد معارفي السلطة على السواء، وإذا وظفت هذه المعلومات عبر إعلام الدولة أعطاها قدرة تأثير كبيرة على المحكومين، وقد تحدث رئيس أمريكي كلنتون في عدد أفريل 1996 لمجلة قرين أفيرز، " أن المعرفة هي أكثر من أي وقت معنى السلطة، وهي أكبر المعلومات وأهم لمقومات والبنى، التي نستطيع من خلالها نتوصل إلى خبرات علمية" وتمثل تكنولوجيا المعلومات كل البرمجيات والعتاد المستخدمة في نظم المعلومات أي أجهزة الكمبيوتر والمعدات والمكونات المادية في الاتصالات السلكية واللاسلكية وبرامجها الجاهزة، ونظم المعلومات باعتبارها نظم أعمال من نوع خاص تستخدم التكنولوجيا المعلومات للحصول على البيانات والقيام بأنشطة النقل واسترجاع وتجهيز المعالجة والمعلومات بما يوفر للإنسان دقة في الإنجاز والسرعة في الأداء، ومجالات أوسع للتعاون العلمي وتبال المعلومات التي أصبحت واحدة من وانتاجات العصر ويتم انتاجها وتداولها بكميات أكبر من الانتاج وتداول السلع.[9]

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أعظم مجالات الثورة العلمية والتكنولوجية وقد ظهرت نتيجة استخراج كل من عتاد الكمبيوتر (الحسابات الالكترونية البرمجيات وشبكات الاتصالات)وعلى مدى نصف القرن المنصرم تطورت هذه التكنولوجيا بصورة كبيرة وتوالت أجيال تكنولوجيا المعلومات[10].

ويتسارع معدل ظهورها ، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات مقوما أساسيا لجميع التكنولوجيات الأخرى و يتزايد بأطر الدعم الذي تقدمه لهذه التكنولوجيات في جميع الميادين

ونتج عن هذه الاكتشافات تكنولوجيا هائلة في مجالات الحياة كافة، كالمواصلات وتكنولوجيات الهندسة والبيولوجيا الاحصائية والطاقة المتجددة، وغيرها.
وترتكز هذه التطورات التكنولوجيا أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد المصدر الأكبر للعديد من اختراعات والاكتشافات المسجلة عالميا وتأتي بعدها اليابان[11]

---

[9] باسل عبد المحسن، تداول المعلومات عبر الانترت وأثره في تشكيل الوعي في عصر العولمة، الجزائر، أكاديمية العربية ، 2007 ، ص 72
[10] المرجع نفسه، ص 73
[11] عبد الباسط عبد المعطي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، بيروت، دار الكتاب الجديد، 2005 ، ص23

ثانيا: متغير التحول السياسي العالمي:

شهدت الساحة الدولية خلال فترة الثمانيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين جملة من المتغيرات التي وضحت لنهاية النظام الدولي القديم،

فالمتغيرين الأبرز والأهم هما نهاية الحرب الباردة بانهيار المعسر الاشتراكي الأروبي السريع وما أعقبه من تفكك الاتحاد السفياتي . ومن أهم أسباب الانهيار والتفكك فضلا عن الضغوط الخارجية هو الطريق الذي تم بها تطبيق البريستريكا أي إعادة البناء الاقتصادي وغلونست العلنية والمزيد من الديمقراطية إذ تم البدء بتطبيقها بعد مجيء غورباتشف إلى سادة السلطة السوفياتية 1985 اما المتغير الثاني هو العدوان الثلاثي على العراق عام 1991 حرب الخليج الثانية او حرب الكويت ، إذ أن قرار شن الحرب قد اتخذ عمدا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تحت عوامل تتعلق باستمرار الهيمنة الأمريكية.[12]

النزوح نحو الديمقراطية الليبيرالية:

يعد إحدى قيم العولمة التي يراد تعميمها على العالم ، قد أسهم هذا الاتجاه نحو الأخذ بهذا النموذج في تدعيم العولمة وتوجهاتها واكتسابها قوة، فقد سارت على المستوى العالمي منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، موجه من التحول الديمقراطي شملت العديد من بلدان الوسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا ، وإن نهاية الحرب الباردة وما تبعها من سقوط المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفياتي قد أسهم بالدفع نحو هذا الاتجاه إذ أن سقوط صداقية الإديولوجيا الماركسية قد أدى إلى اتساع نطاق جاذبية النموذج الديمقراطي الليبرالي الذي تحول إلى نموذج عالمي تسعى كثير من الدول إلى الأخذ به هذا استجابة لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية طوى في استرضائها.[13]

وفي الواقع فإن الديمقراطية التي دأبت القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم للترويج لها هي ليست غاية بقدر ما هي وسيلة لتعميم العولمة وترسيخها هادفة بذلك إلى استخدام الديمقراطية ذريعة للضغط على بعض الأنظمة الحكم في العديد من الدول والتحريض ضدها والتدخل في شؤونها الداخلية.

إن زيادة الاهتمام بقضية الديمقراطية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العالمية ، إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البرغماتية السياسية في المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ، في حالة تعارضها مع مصالحها، بل أن هناك من يرى أن الولايات الأمريكية المتحدة وبقدر دأبها على تشجيع

---

[12] حسين علي فلاحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 93

[13] أحمد صدقي الدجاني ، العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، بيروت : مركز دراسات البحوث ، 2002، ص 40

عملية التحول الديمقراطي في البلدان الخارجة عن سيطرتها ، فإنما بالمقابل لا تحبذ قيام نظم الديمقراطية حقيقية في المناطق التي تخضع لها أو ترتبط معها بروابط خاصة، وذلك لاحتمالات أن يؤدي التطبيق الديمقراطي الحقيقي في تلك الدول إلى وصول قوى وتيارات سياسية لا تتفق مع المصالح الأمريكية أو تعارضها إلى سدة السلطة [14]

ثالثا: متغير الإصلاح الاقتصادي والإجتماعي:

تنشأ الحاجة على الاصلاح الاقتصادي بصفة عامة عندما يتعرض اقتصاد أي بلد لأزمة خانقة ، تتجسد في اختلالات داخلية تستدعي إجراء تغيرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح المسار الاقتصادي وإزالة الاختلالات التي تعرقل عملية التقدم .

فقد تعرضت غالبية الدول العربية لأزمات اقتصادية متعددة وخانقة منذ بداية الثمانينات مثل غالبية الدول النامية ، فقد كانت أزمة الديون الخارجية منذ أكثر الأزمات التي ضربت غالبية الدول النامية ، كما يشير رمزي زكي إلى تحول الديون الخارجية إلى جبل شائق تئن تحته الدول النامية ونجم عن تلك المشاكل معقدة كنظام الائتمان الدولي، أدت إلى تدخل صندوق النقد الدولي ، وسعيه بدأب شديد لتطبيق إجراءات التكيف على بلدان المدينة ، فالعديد من الأقطار العربية وتحديدا الجزائر، مصر والمغرب وتونس، دخلت المديونية منذ الثمانينات وأخذت مديونيتها تتفاقم . كما تعرضت غالبية اقتصادها لحالة من الركود العميق. فهذا الأخير في عديد من الأقطار العربية ، أدى إلى زيادة معدلات البطالة ، ولتخقيق ومواجهة الاشكاليات تم تفعيل الدور الاقتصادي للدولة في المجالات التي تعزز التطور الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي من دون أن تعرقل إطلاق طاقات القطاع الخاص .

كما يمكن أن تحدد المجالات التي تلعب فيها الدولة دورا اقتصاديا فعالا من دون الإضرار بآليات السوق.

في مجال البحث والتطور العالمي ، فالدولة لها قدرات التجميع للطاقات العلمية وخلف مناخ مناسب للبحث والتطوير لها قدرة على التنظيم.

يمكن أن تقوم الدولة بتطوير وإصلاح البنية الأساسية الاقتصادية وتجعلها في المستوى الذي يحفز النمو الاقتصادي (الصناعي والزراعي) ويدفع ، بتكثيف الاستثمارات في المناطق القديمة.

إن الإصلاح الاقتصادي بتمثل في إعادة النظر في السياسة الاقتصادية بأحدث تغييرات جدية وشاملة في الجهاز الإداري الحكومي.

---

[14] المرجع نفسه، ص 42

وتقليص البيروقراطية وتشجيع الخصخصة وفقا للضوابط القانونية التي تحقق المصلحة العامة والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي وتحرير الاقتصاد الوطني والتسيير الكفء له وفقا الآليات السوق والإجراءات التي تساهم في تحرير الاقتصاد من الرشوة والفساد والتبعية . كل ذلك من أجل وقف التدهور في المستوى المعيشي والتطوير الشامل المنشود للمجتمع بما يلي حاجات المواطنين وليس ما يجعل الاقتصاد الوطن نهبا للاحتكارات الأجنبية.

فالإصلاح الاجتماعي هو تغيير المجتمع نحو الأحسن والأفضل عن طريق التصدي لمشكلاته ومعوقاته الإنسانية، كما يتطلب سلسلة من الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة والعدل من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي مما يتطلب سياسات فاعلة لضمان توزيع الثروة وعوائد الانتاج في كل مجالاته بصورة عادلة.

فالتغيير الاجتماعي بحاجة إلى فكر معين كذلك وهو بحاجة إلى أسلوب في ممارسة الإصلاح لذلك فإن هذا النوع من الإصلاح يختلف من بيئة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، باختلاف البيئة الاجتماعية والتصور الفكري ومستوى التطور الاجتماعي.

والإصلاح الاجتماعي ينطلق من وجود فساد اجتماعي أو مشاكل اجتماعية في المجتمع . فللقضاء على مظاهر الفقر والحد من آثارها ذلك يتطلب العمل الجاد والمستمر والقضاء ومحاربة الإدمان والمخدرات ورفع مستوى الفئات المهمشة وتفييق الفجوة في توزيع الدخل الثروة من خلال مؤسسات.[15]

فالإصلاح الاجتماعي يتمثل من خلال:

- تحقيق الربانية والتدين في المجتمع .
- الحفاظ على الآداب العامة وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي .
- دعم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية .
- رعاية الأسرة وبالذات (المرأة الشباب والأطفال) .
- محاربة الجرائم والفساد .
- إقامة العدل الاجتماعي .
- العناية بالصحة العامة .
- إصلاح جانب التربية بالتنشئة الإجتماعية إضافة إلى التعليم[16] .

[15] أحمد إبراهيم الورثي، مشاريع الإصلاح في الشرق الاوسط، سوريا ، دار الزمان ، للطباعة والنشر، 2012، ص 58
[16] المرجع نفسه، ص59

خلاصة واستنتاجات:

العولمة ظاهرة العصر سرقت العالم كله فهي نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي تشمل مرافق الحياة كلها ، فقد أثارت عديد من جدل في أوساط المفكرين والكتاب من خلال تحديد بعض المفاهيم المشابهة بها فالبعض اعتبرها نوع من الأمركة التي تتمثل في سيادة وتنميط الثقافة العالمية على الدول الأخرى ، كما أطلق عليها مصطلح النظام العالمي الجديد لاعتبار هذا الأخير نظام هيمنة وسيطرة لأحداث النمط جديد متعدد الجوانب وفرضه على المجتمعات الإنسانية كافة كما ارتبط مفهوم العولمة بالعالمية هذه الأخيرة التي تنطوي في سعي الشعوب نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي ، وتطمح للارتقاء من الحيز الضيف إلى رحابة العالم ككل.

فظاهرة العولمة تطورت بفعل تقدم تكنولوجي وعلمي ، وقد مرت بعدة مراحل مختلفة تمثلت في المرحلة الجنينية ومرحلة النشوء ومرحلة الانطلاق والصراع والهيمنة ثم مرحلة اليقين. فمصطلح العولمة حديث يشير إلى تعميم الشيء وتوسيع دائرته وبهذا المعني نصل إلا أنها نظام جديد ذات ركيزة اقتصادية فعالة وتنميط للنمط الغربي الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وإديولوجية وتزيد الهيمنة على العالم وأمركته ، وقد تعددت أبعادها ومظاهرها باختلاف المجالات التي ساهمت في تطويرها .

كما وجدت عدة متغيرات كان لما دور في إحداث التحول الديمقراطي منها متغير المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومتغير التحول السياسي العالمي ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي . فالعولمة تعتبر أحد مقاييس التحول الذي سعت الدولة إلى إحداثها بفضل التطور التكنولوجي والإصلاح في جميع الميادين الحياتية.

الفصل الثالث

العولمة و التحول الديمقراطي في الجزائر

- العمل على تعزيز الثقافة الوطنية من خلال العودة الى التراث الاصيل بعناصره الاصلية لتحصين الثقافة وحمايتها.
- العمل على تكاثف الجهود العربية من خلال العمل العربي المشترك لمجابهة التدويب الثقافي الذي تتعرض له الثقافات من جراء انتشار الثقافة الامركية بشكل عام.
- العمل على تحصين الهوية الثقافية .من خلال النهوض بالثقافات الوطنية على مستوى الدولة وعلى مستوى الوطن العربي وإحياء مؤسسات الجامعة العربية،وخصوصا المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- تعزيز الانتماء وتنمية الحسن الوطني القومي لدى المواطن العربي بشكل عام.

فالهوية العربية الثقافية تحتاج لوقفة عربية شاملة من خلال مشروع ثقافي حي لكسب ما هو مفيد ونبذ كل ما هو ضار، كما أن الهوية الثقافية تعمقها اللغة العربية الفصيحة وهي بقدر ما تستعمل وتنشر تحافظ على طابعها الاصيل.1

فقد خلفت السياسة الاستعمارية في الجزائر عدة أنماط ثقافية نتج عنها الازدواجية في الشخصية والصراع الثقافي بين أنصار التعريب ،ودعاة الفرنسية ومن هذه الانماط ثقافة تمثل استمرارية و ثقافية ما قبل الاستعمار وهي أحادية اللغة وثقافة من انتاج مدرسة استعمارية تهدف إلى تكوين وسطاء بين الادارة و الدولة استعماري ،هذه الثقافة كانت تسود في وسط أبناء الأعيان وصغار الموظفين.

ثقافة مزدوجة المراجع الثقافية وثنائية اللغة وهي أقلية صغيرة لم تتح لها فرصة النمو والتطور والتوسع.

يقوم الغزو الثقافي بعمل أرضية لمناقشة ثقافة جديدة ونمط ثقافي جديد وإدخاله على الثقافة الوطنية السائدة، فتظهر الاتجاهات المؤيدة والمعارضة من قبل الشعب من خلال التنظير هذه الثقافة الجديدة .فدفاعا عن الثقافة الوطنية المثقفون بتشكيل رأي عام ليدافع كل تيار عن ثقافته ومعتقداته.

ومن أجل احياء التراث الثقافي العالمي لابد للدول وخاصة الدول العربية وتنميتها وتقوية أواصرها .

- العمل على تعظيم الثقافة العربية من خلال تسليط الضوء عليها عن طريق ربط الماضي بالحاضر.
- العمل على بدء حوار ثقافي ليس مع القوى المسيطرة على العولمة وإنما مع الثقافات الأخرى كالصينية واليابانية والهندية وغيرها من أجل تعزيز العلاقات بين هذه الثقافات والاستفادة من خبراتها في مجابهة الغزو الأمريكي.

وليد جميل الأيوبي ،العولمة والعرب وبداية التاريخ،لبنان:مؤسسة الحديثةللكتاب،2009

أحمد الخطيب،ادارة المعرفة ونظم المعلومات،علم الكتاب الحديث،2002

ثالثا:التكييف مع التغيير الثقافي ضمن آليات الإصلاح الديمقراطي في الجزائر.

يتفق أغلب الباحثين على أن العولمة الثقافية ما هي إلا عملية تنظيم الثقافة الأمريكية على العالم ويحاول بعض الكتاب اللأمركيين إلى أن هناك عوامل سلبية في ثقافات البلدان الأخرى وما يؤدي إلى سيطرة الثقافة الأمريكية على هذه الثقافات، ثقافات النخبة والصفوة وهي ثقافة مكبلة بالقيود وذات توجهات دينية لا يفهمها إلى فئة قليلة من صفوة رجال الدين،فالعولمة الثقافية فعل اغتصابي وعدواني رمزي على سائر الثقافات، كما أنها تعتبر الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالثقافة، فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة .

وإن أخطر جانب من جوانب العولمة هو الجانب الثقافي فعندما نتحدث عن هذا الجانب فإننا نتحدث عن ما نحن عليه من دين ولغة وعادات وسلوك وآداب، ومجمل البنى والتصرفات الفردية والمجتمعية والوطنية على مستوى الدولة والشعوب والأمم، فتتمايز بثقافتها وبما تقوم به من أفعال وأقوال، حيث تسعى القوى المسيطرة على زمام أمور العولمة إلى خلق نموذج ثقافي عالمي، تظهر به جميع ثقافات في نموذج واحد وهذا الأخير تعمل من أجله الولايات المتحدة الأمريكية لتعميمه على جميع أجزاء المعمورة فهي ترمي إلى تذويب الثقافات الأخرى. فالجزائر تعتبر من تلك الدول التي تعاني من غزو ثقافي قد أثر على منظومتها الثقافية فالمتغير الثقافي يعتبر المؤثر الحاسم في الأزمة الجزائرية، وهذا وفقا للدور الذي يؤديه.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولاي الطاهر_سعيدة_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ل م د

تخصص سياسات مقارنة

دور العولمة في إحداث عملية التحول الدمقراطي في الجزائر

إعداد الطالبتين: إشراف الأستاذ:

خالدي سعدية بن دادة لخضر

مقدم سوهيلة اللجنة المناقشة:

السنة الجامعية

2015_2014

تمثل دور العوامل الاجتماعية تغير البيئة الاجتماعية للشعب الجزائري حيث تغيرت هذه البيئة في نهاية التسعينات بظهور جديد من الشباب وارتفاع نسبة النمو الديمقراطي بشكل كبير، حيث بلغ قدرها ب 800 ألف نسمة سنويا وذلك ما انعكس سلبا على المستوى المعيشي والظروف الاجتماعية للمواطنين، ويرجع الوزير الأول أحمد بيتور أسباب تهور الحياة المعيشية إلى عدم التناسق بين نمو الديمقراطي .والطلب الاجتماعي على الشغل والسكن والتعليم والصحة1.

انتشرت أزمة البطالة بمؤشرات كبيرة في الجزائر فالإحصائيات التي أعلنت عليها الجهات الرسمية أنذاك عن وجود 1.2 مليون شخص عاطل عن العمل بما يمثل 20 % من قوة العمل . فيما تزداد هذه الأخيرة بمقدار 200 ألف شخص كل عام ولا تستطيع الحكومة إستعاب كل تلك الطاقة.

كما يتجسد البعد الاجتماعي للأزمة في فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها وظيفتها بفعالية، وهناك مظاهر أخرى تتجلى في البعد الاجتماعي للأزمة ويتمثل في اتساع الفجوة والتفاوت بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع،فإن عجز النظام السياسي وقنواته عن إستعاب التطورات الاجتماعية وخدامتها،أصبحت البطالة والتهميش الاجتماعي والتفاوت الطبقي من أهم مظاهر الساحة الاجتماعية الجزائرية،وخاصة في أوساط الشباب،وهذا ما أدى إلى نمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي2

1 ناجي عبد الله،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية ،الجزائر مديرية النشر لجامعة قالمة 2006

2 فلاح مختارية،إدارة وتحديات العولمة، مذكرة لسياسة،الجزائر، الكلية الحقوق وعلوم سياسية، قسم علوم سياسية،جامعة سعيدة 2012

الفصل الأول دراسة نظرية ومنهجية للتحول الديمقراطي

خلاصة والاستنتاجات:

إن دراسة التحول الديمقراطي كمفهوم وممارسة يعتبر في الواقع عن مراحل متلاحقة التي مرت بها المجتمعات عبر التاريخ وأحد القضايا المطروحة على الساحة الفكرية والتي أثارت جدلا كبيرا في أوساط الباحثين والمفكرين وعليه.

فالديمقراطية تعني حكم الشعب ونظام سياسي وجوهرها يتمثل في تعظيم المساواة وضمان للحريات والحقوق الأساسية و الاندماج والمساهمة في إدارة شؤون الدولة من خلال التعبير الحر والمشاركة السياسية في الحياة الاجتماعية .

كما تطرقنا إلى بعض المفاهيم المشابهة التي أضحت ذات معنى مشابها و مرادفا لمفهوم التحول الديمقراطي التي جعلت هذا الأخير مفهوما أشمل وبعيد عن الالتباس والغموض.

فالتحول ديمقراطي هو الانتقال والتحول من النظام التسلطي قائم على الاستبداد والعنف إلى ديمقراطي قائم على حرية والعدالة الشاملة وتحقيق الصالح العام لأفراد والمجتمعات .

وتم التطرق أيضا إلى مداخل فسرت مضامين التحول الديمقراطي كمدخل التحديثي والانتقالي والبنيوي ، وجوهر كل من هذه المقاربات ذا تأصيل معرفي ضمن إيدولوجيات وأفكار محددة .

ومن خلال ما تطرقنا إليه سالفا فإن التحول الديمقراطي هو ذلك الانتقال الذي تسعى إليه كافة الدول والمجتمعات باعتباره الانتقال إلى نظام صالح يستحق التأييد وضمان للحريات والحقوق الفردية والجماعية .

تعتبر العولمة من بين التحديات التي شهدتها دول العالم بفضل التطور العلمي والتكنولوجي الذي أحدثته وحتى الثقافية ، فالجزائر من ضمن تلك الدول التي شهدت تحول ديمقراطي على إثر تلك التحولات والتطورات التي مست كافة الجوانب المتعددة في المجتمع ، وعليه فقد تضمن هذا الفصل مبحثين فالمبحث الأول عالجت فيه مؤشرات تأثير العولمة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، فانقسم إلى عدة عناصر تمثلت في أولا: المؤشرات السياسية الديمقراطية وثانيا: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أما ثالثا: تقييم دور متغير العولمة في عملية التحول الديمقراطي .

أما المبحث الثاني فقد اندرج نحو آلية لتكليف دور العولمة في عملية التحول الديمقراطي فانتهجت مفاهيم تمثلت في أولا: تفعيل نموذج الحكم الرشيد وثانيا: تفعيل نموذج المجتمع المدني العالمي وثالثا: التكييف مع التغيير الثقافي ضمن آليات الإصلاح الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الأول: مؤشرا تأثير العولمة في عملية التحول الديمقراطي:

بفضل التطور العالمي والتقدم التكنولوجي الذي أحرزته العولمة في مختلف المجالات العلمية والفكرية والمعلوماتية قد ظهرت عدة مستجدات وقضايا أثرت بشكل كبير على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

أولا : المؤشرات السياسية الديمقراطية:

من أبرز الأحداث التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال ظهور دستور 1989. الصادر 1989/02/27 ولأول مرة نص هذا الدستور على مبدأ التعددية الحزبية وجاء ليعبر على نظام حكم جديد قاعدته سيادة شعب و يهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي تعددي، ويعد اقرار التعددية السياسية في الجزائر من خلال هذا الدستور الذي نص في مادته 40 حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف بها ومن أبرز االتعديلات التي جاء بها الدستور 198 صدور قانون 11/89 في 05 جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي. الذي حدد مبادئ و الشروط اللازمة لتأسيس هذه الجمعيات، كما تضمن الدستور عدة اصلاحات مختلفة من بينها الاصلاحات الإدارية1.

تعتبر اللامركزية الإدارية ومبدأ الانتخاب لتمثيل الإرادة الشعبية ، من أهم النصوص التي جاء بها دستور 1989 فطبقا للمادة 15 منه يعتبر المجلس المنتخب قاعدة لامركزية ومكان مشاركة مواطنين في تسيير شؤون العمومية ، ويعتبر الانتخاب عنصرا أساسا في تكوين وتسيير المجالس المحلية ، إذ لا يمكن القول2 باللامركزية والديمقراطية إذ لم تكن هناك انتخابات حرة.

كما مس الإصلاح المجالس المحلية فجاء الإصلاح البلدي عن طريق قانون البلاد 08/90 فاعتبرها أداة أساسية لتحقيق إرادة الشعب ، فأصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وجاء الإصلاح الولائي من طريق القانون الولائي 09/90 لتدعيم تمثيل شعبي الذي يمارسه المجلس الشعبي الولائي الذي أصبح يتمتع بصلاحيات واسعة ذات طابع محلي عامة من أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحفاظ على إقليم وحماية البيئة .

وبمجرد الإعلان عن التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 سارعت الأحزاب السياسية التي وافقت عليها وزارة الداخلية ومنحتها الاعتماد الرسمي حيث تجاوز عددها 11/89 في جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ، ولكن بعد مرور بضع سنوات من العمل والنشاط الحزبي تمت مراجعة الأحزاب السياسية بموجب هذا القانون الصادر في مارس 1997 حيث أضيفت شروط قانونية

وقيود فيما يخص تأسيس الأحزاب والتي طالبت من خلالها الأحزاب المعتمدة يجعل تسميتها وأهدافها مطابقة لمواد هذا القانون وخصت المادة 3 من القانون أن الحزب يمارس نشاطه وفقا لشروط تتمثل في : احترام وتجسيد مبدأ الثورة1 .

نبذ العنف والإكراه كوسيلة للتعبير أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة، أو البقاء فيها وذلك بالتركيز على التجربة المريرة التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينات وحتى لا تتحول للأحزاب السياسية من أداة للديمقراطية والحرية والبناء إلى الهدم والتخريب احترام الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر الطاقة اليوم هي المسير الوحيد للصناعات والاحتياجات العالمية لذلك يزيد الطلب عليها ، حيث تتبع معظم الدول وخاصة الجزائر سياسات لتسيير مواردها الطاقوية سواءا من ناحية البيع أو الانتاج.

فالسياسات الطاقوية هي مجموعة محددة من القواعد والإجراءات التي تطبقها الدول مستخدمة أساليب وأدوات محددة في سياسات لبلوغ أهداف معينة وفهي تصنع على المستوى الحكومي وتهدف إلى تحقيق المشاريع الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الدولة ، فقد استطاعت الجزائر أن تحتل مكانة هامة في السوق الدولية حيث أنها تمون كل أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما تشهد النفط في الجزائر ارتفاعا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة ، حيث انتقل الانتاج الكلي للطاقة الأولية التجارية من 152 مليون طنا في السنة 2000 إلى 174 مليون طن ، أما في سنة 2006 فقد كان معدل زيادة الإنتاج تقارب 3 %.

فالبترول يعتبر أهم مصادر العملات الأجنبية وله دور هام في تراكم رأس المال للدول البترولية بواسطة الاستثمارات . و من بين اهم التعديلات التي أجرتها الجزائر في قطاع الطاقة هي تعديل القانون رقم 05/07 للمحروقات الجزائرية1.

فمنذ قرارات 24 فيفري 1971 توجهت الجزائر نحو سياسة العقود الثنائية طويلة المدى مع الدول الصناعية مستغلة بذلك وبصورة منطقية ترواتها الطبيعية في سبيل نموها ، حيث أن السياسة المنتهجة كانت ترمي إلى حصول الجزائر على مكانة في الأسواق الدولية للبترول وللطاقة ، وركزت على شبكات نقل الغاز.

ثالثا: تقييم دور متغير العولمة في عملية التحول الديمقراطي

يتمثل دور متغير العولمة في عملية التحول الديمقراطي من خلال :

1 - إيجابيات العولمة والتي تتمثلت في:

- التطور الاقتصادي الذي خلق بدوره انماطا جديدة من السياسات العالمية حيث لم تعد الوحدات السياسية منغلقة على نفسها بل اصبح الاقتصاد مفتوح.
- ثورة الاتصالات التي أحدثت تقارب في الأفكار والمسافات وكان أهم مميزاتها الأنترنت التي أحدثت إنجازات تكنولوجيا ، وقد استطاعت باعتبارها شبكة عالمية أن تربط بين شبكات الكمبيوتر وان تضم عدد كبير من الأفراد في جميع أنحاء العالم. والذين يستخدمون هذه الشبكة يمثلون مجتمعا كونيا يقوم أساسا على الاتصال. وأصبح لأول مرة من الممكن لأي إنسان أن يتصل بغيره من البشر من ثقافات في أي وقت ودون حدود جغرافية أو اختلاف زمن أو ثقافات .
- سيادة ثقافة القيم الغربية مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من القيم التي ستخلق حياة أفضل.
- سيادة ثقافة ما يسمى ثقافة الخطر و الذي من خلالها يكون هناك اتفاق عالى وجود قضايا لها خطر عالمي ويجب التعاون على حلها مثل: الإرهاب والتلوث.
- بدء التحول في الانتماءات من الدولة إلى ما فوق الدولة مثل فوق قومية أو إلى تحت قومية مثل منظمات المجتمع المدني أي تحول ولاء الفرد بعيدا عن الدولة واتجاهه إلى العشرية أو الأسرة أو إلى منظمة محلية أو عالمية 1.

أما سلبيات العولمة ، وتتمثل في :

- إن كلمة عولمة تشير إلى آخر مرحلة في الرأسمالية ،والعولمة تظهر الحكومات وكأنها ضعيفة في مواجه الاتجاهات العالمية وهذا يؤدي إلى شلل المحاولات الحكومية لوضع قوى الاقتصاد العالمي تحت التحكم والتنظيم.
- العولمة تعمل على الاستغلال الأمثل للدول أقل ثراءا من خلال ما يسمى الانفتاح حيث تستفيد الدول الغنية من الدول الفقيرة من حيث استغلال الدول الغنية لموارد الفقيرة قليلة التكلفة ثم توزيعها بأسعار مرتفعة في تلك الدول مرة أخرى.
- إن الشركات عبر القومية الأهلية الحقيقية قليلة فمعظمهم شركات قومية تستثمر أموالها وتجارتها على المستوى الدولي وليس هناك اتجاه نحو تطوير الشركات الدولية .

- ليس هناك تحول مالي ورأس مالي من العالم المتقدم إلى النامي، حيث أن جميع الاستثمارات تتركز بين دول العالم المتقدم.
- العولمة تعمل على زيادة الفروق بين المجتمعات ، فالانترنت يعتبر أهم انجازات التكنولوجية في عصر العولمة تعمل على ابراز الفروقات بين الشمال والجنوب والذي يؤكد ان أكثر من بعض الحسابات الالكترونية توجد في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث أنه في افريقيا توجد أقل .
- كما يوجد أن تأثير العولمة غير متساو على الدول ، فنجد أن الدول المتقدمة لأنها دولا راسخة تستطيع التعامل والتفاعل مع متطلبات العولمة فدور الدولة يتغير مع هذه المتطلبات ، فإنها في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار حيث تناضل لاثبات شرعيتها وسلطتها وتأثير العولمة عليها تأثير مركب1 .

المبحث الثاني: نحو آلية لتكييف دور العولمة في عملية التحول الديمقراطي

تعتبر العولمة من التحديات التي برزت على الصعيد العالمي وتجلى دورها على أثر تلك التحولات التي تشهدها الدول في كافة الميادين ولتكييف دور العولمة في التحول الديمقراطي ثم الاعتماد على نموذج الحكم الرشيد ونموذج المجتمع المدني العالمي .

أولا تفعيل نموذج الحكم الرشيد:

الحكم أو الحكومة أو الحكمانية والأصح هو إدارة شؤون الدولة والمجتمع فالحكم الرشيد أسلوب ونمط لتوزيع واستعمال السلطة من أجل تسيير وإدارة الشؤون العامة، وهي في هذا تشتمل على الآليات والعمليات التي يضطلع بها المواطنون والجامعات لتحديد مصالحهم واهتماماتهم والتوافق حول الاختلافات بينهم ، اي أنها تشتمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتعمل على كافة مستويات المنشات البشرية بما فيها الأسرة ، والقرية والبلدية والمواطن والإقليم، فعلى حسب برنامج الامم المتحدة فإن الحكم الرشيد يعني نظام القيم والسياسات والمؤسسات التي يدير بها المجتمع شؤونه، الاجتماعية والسياسية من خلال التفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأما البنك الدولي فرأى أن هذا النمط من الحكم يعني بالتقليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها سلطة الدولة تحقيقا للمصلحة العامة ، أما صندوق النقد الدولي FMI فيركز على أن هذا المفهوم يتكون من كافة الوجوه التي يمكن أن تدار بها الدولة المنشأة أو أي مؤسسة أخرى.

كما حاولت دراسات أخرى التركيز على المعايير التي يمكن أن تقيس بهاج ردة ورشد الحكم وتم حصرها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في تسعة معايير: المشاركة - حكم القانون – الشفافية - حسن الاستجابة – التوافق- المساواة- الفعالية – المحاسبة – الرؤية الاسترتيجية1.

وبشكل أساسي فإن الحكم الرشيد نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سلميا تربط بينها بشبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة ويستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع ، كمؤسسات كل من التمثيل والتشريع ، والقضاء ومؤسسة الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسة المجتمع المدني، هذه الأخيرة التي تمثلت أحد أطراف الرئيسية للحكم الرشيد القطاع

- **القطاع العام :** باعتباره احد الاطراف الفاعلة وفي إطار تطويره ثم التركيز على برامج تمثلت في:
  - استطلاعات الرأي العام ومشاركة المجتمع المدني .
  - النشر الإعلامي للمعلومات وإصلاح الخدمة المدنية .
  - إدارة النفقات العامة .
  - إعادة إعمار ما بعد الصراعات .

وتعني الحكومات باعتبارها قطاع عام بوضع إطار عام قانوني وتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء، كما هي معينة بتأكيد الاستقرار والعدالة والاهتمام بالخدمات العامة1.

- **القطاع الخاص :** إن الدور الأكبر في تنمية المجتمع اقتصاديا يكون للقطاع الخاص هذا الأمر الذي حدا وبالعديد من الدول النامية إلى تطبيق برامج الإصلاح أو التحول الاقتصادي والتي تعمل على تحرير النظم المالية والنقدية والتجارية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا فإن معظم الدول ترى أن القطاع الخاص هو المصدر الأساسي لفرص العمل المنتجة.
- **المجتمع المدني:** يعتبر الوجه السياسي للمجتمع هو ذاك الجزء من المجتمع ككل الذي يربط الأفراد بالمجال العام وبالدولة، ويكمن دوره في تأطير المواطنين وإشراكهم في الأنشطة الاقتصادية واجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة وتأثير في السياسات العامة والمشاركة والإشراف العمال في تنفيذ المشاريع.

يتمثل دور العولمة باستبعاد والضغط على الدولة أو الحكومة للقيام بدور أساسي2 في تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة وكذا التفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع عن طريق تفعيل نموذج الحكم الرشيد الذي يعتبر أحد المؤسسات والأساليب التي تهدف إلى إدارة الشؤون العامة، ولهذا فإن الهدف الاستراتيجي للحكم الرشيد يتمثل في تعزيز البناء الفعال في الميادين الحياتية للأفراد المجتمعات ، وإن ضمان ديمومة المؤسسات وفعاليتها كمؤسسات المجتمع المدني تكمن في القدرة على استمرار استقلاليتها وتطوير طاقتها وبهذا المعني تنتقل من منظمات خيرية إلى منظمات التنمية التي تساهم في الحكم الرشيد وهذا الأخير يساهم في التحول الديمقراطي 1.

ثانيا: تفعيل نموذج المجتمع المدني :

إن المجتمع المدني العالمي هو مفهوم جديد تبلور بوصفة ردة فعل لظاهرة العولمة خاصة بشكلها الليبرالي الجديد، وإن العولمة الرأسمالية هي أهم الظواهر العالمية المعاصرة وأهمها تأثير في حياة الشعوب ومستقبلها ، ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بشروط التي وضعتها مثل إعلاء السوق وآليات وفرص حرية انتقال رؤوس الأموال واستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات تطبيقا لأفكار الليبرالية الجديدة التي تشكل العنصر الإيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة هيكلة التي تجري على امتداد العالم، وقد عانت دول الجنوب من ضمنها الأقطار العربية من مشاكل مختلفة حادة نتيجة لسياسات المؤسسات الرأسمالية المعروفة بالتكيف الهيكلي، حرصت قوى العولمة على توظيف المجتمع المدني ليكون بديلا عن الدولة التي تسحب من وظائفها التقليدية في دعم الفئات الفقيرة ، كما أن العولمة تهدف من خلال دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة وتستخدم كملطف لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق تلك السياسات مثل: الفقر ، البطالة ، التهميش فيكون مجتمع المدني إطار يعبئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء مواجهة هذه المشكلات و المساهمة في التطور الديمقراطي للبلاد[1]حيث تؤكد التقارير كتقرير البنك الدولي 1995 المجتمع المدني كظاهرة اقتصادية باعتباره القوى المحركة بالنسبة لنشاط ونمو القطاع الخاص. كما أنه يساعد في تعبئة الموارد بالطرق التي تعجز الدولة عن القيام بها .

كما أنه يضم منظمات غير حكومية مختلفة متنوعة الاهتمامات مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لها أهداف تجارية، وقد أدت العولمة إلى إدخال تغيرات على المجتمع المدني في العديد من الاقطار العربية ، إذ أن معظم منظمات المجتمع المدني ، كانت تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة كالنقابات والاتحادات العمالية، أو منظمات شبابية أو جمعيات أهلية خيرية تقدم لأعضائها خدمات متنوعة كما تقدم خدماتها للفئات الضعيفة في المجتمع ، أو أندية تشبع احتياجات أعضائها لأنشطة متطورة في هذه المجالات .

لكن العولمة جاءت معها بقضايا جديدة ومشاكل مثل: حماية البيئة من التلوث، الهجرة والفقر وحقوق الإنسان والطفولة والإرهاب والمخدرات فكل تلك القضايا ذات طابع عالمي ، وبهذا فإن منطق العولمة يستبعد قيام الدولة بدور أساسي في مواجهة هذه المشكلات[1]

[1] حسين عبد الحميد ، العولمة والعلمانية، اسكندرية ، مركز الكتاب ، 2005، ص 92

خاتمة

قائمة المراجع:

1-بوالشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010.

2- المخادمي رزيق عبد القادر، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي،** بين قرار المواطن والفوضى البناءة ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007

3- البكاري علي محمد غالب سعيد، **الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسستي في المجتمعات العربية،** (تحليل سوسيولوجي مقارن) الجزائر: دار الكتب والوثائق القومية ، 2014

4- مهنا نصر محمد، **الدولة والنظم السياسية المقارنة** ، اسكندرية: دار الوفاء للنشر والطباعة، 2011

5- الجابري عابد محمد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : 1997.

6- حرب وسيم، **اشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية،** مقاربة الإصلاحية في خدمة القانون)، بيروت: منشورات الحلي الحقوقية، 2010.

7- قيرة إسماعيل ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر،** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

8- الشكري يوسف علي، **الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة** ، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2012.

9- الشاوي منذر، **الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، (الفكرة الديمقراطية)،** بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2000.

10- العقبي رشاد عبد الغفار، **الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي،** بيروت، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، 2007

11- عبد الله ثناء فؤاد، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

12- الشطي اسماعيل، **مداخل الانتقال في الديمقراطية في الوطن العربي،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

13- عارف نصر محمد، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**، القاهرة: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.

14- الخطيب أحمد نعمان، **الوجيز في النظم السياسية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان: 1999.

15- مبارك مبارك أحمد، **القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية** ، سوريا: مركز المحروسة، 2011.

16- تشارلز تيللي ، ترجمة محمد فاضل، **الديمقراطية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010.

17- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، اسكندرية : دار الجامعة للنشر، 2003/2002.

18- ناجي علوش، **الديمقراطية**، عمان: المؤسسة العربية للنشر 1999.

19- علاء زهير الرواشدة، **العولمة والمجتمع**، عمان: دار حامد ، 2007.

20- وليد جميل الأيوبي، **العولمة والعرب وبداية التاريخ**، لبنان : مؤسسة الحديثة للكتاب، 2009.

21- أحمد الخطيب، **إدارة المعرفة ونظم المعلومات** ، عمان: دار الكتاب الحديث، 2002.

22- جورج كثورة، **العولمة الثقافية**، لبنان : دار الكتاب الجديد، 2004.

23- ناجي عبد النور ، **النظام السياسي الجزائري منذ أحداية إلى التعددية**، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

24- سامي عبد الرزاق، **العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي**، دار الثقافة للنشر،2009.

25- سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة وآثارها في الوطن العربي**، عمان: دار الثقافة للنشر، 2009.

26- محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها** ، الجزائر: 2000.

27- جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

28- باسل عبد المحسن القاضي، **تداول المعلومات عبر الانترنت في تشكيل الوعي في عصر العولمة**، أكاديمية العربية، د م ن، 2007.

29- صالح الرقب، **العولمة** ، جامعة الاسلامية، 2003.

30- محمد سعد أبو عامود، **النظم السياسية في ظل العولمة**، اسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2008.

31- وليد عبد الحي، **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، لبنان: دار العربية للعلوم، 2000.

32- أحمد صدقي الدجاني، **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة**، مركز لدراسات والبحوث ، بيروت: 2002.

33- السيد أحمد مصطفى عمر، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001.

34- زبيري رمضان ، **العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة**، الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013.

35- نور الدين زمام ، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم اجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

36- مجموعة مؤلفين، **العولمة " كراسات ثقافية" المركز المصري لحقوق المرأة**، 2009، ب م ن، ب ط ن.

37- عبد الباسط عبد المعطي، **العولمة وتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، دار الكتاب الجديد، بيروت: 2005.

38- علياء محمد حسين، **تطور المجتمع المدني في ظل العولمة**، بيروت: دار الطباعة، 2000.

39- تامر كامل محمد، **المجتمع المدني والتنمية السياسية** ، دار في الإصلاح، والتحديث في العالم العربي، 2003.

40- حسين عبد الحميد، **العولمة والعلمانية**، اسكندرية: مركز الكتاب، 2005.

41- محمد حاروش ،**الاحزاب السياسية**،الجزائر:دار الطباعة للنشر،2012.

42- احمد كاظم المشهداني ، **نظم سياسية**،بغداد:مكتبة قانونية،2007.

43- أحمد ابراهيم الوراتي،**مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط**،سوريا:دار نرمان للنشروالتوزيع،2012.

44- بوكرا إدريس، **الوجيزفي القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2003.

45- صمويل هنتجتون، **الموجة الثالثة للتحول في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993، ص 68.

46- مجد الدين خمش، **العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي**، عمان: دار مجد لاوي للنشر، 2010.